صورم

تتأصل المدنية بالوعي

- العدالة الانتقالية وآفاق تطبيقها في سوريا
- تجنيد الأطفال والقوانين الدولية
- المجالس المحلية بين الدور الخدمي وتجاذبات السياسة

السنة الأولى / العدد الثالث ٢٠١٣/١١/١

تصوير: عبد الله حكواتي

الفهرس

المنتديات وضرورة حضورها في المشهد السوري... ٤
كمال أوسكان

رصاصتان لم تقتلا مجد... ١٦
فادي الداهوك

لكلّ زمانٍ دولةٌ ونساء... ١٨
حوارَ مع دِريم تركماني
حاورها: دارا عبد الله

السينما ووحل الواقع... ٢١
عمر أميرالاي

الديون البغيضة... ٢٤
أحمد الياس

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
info@suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز أو فريق التحرير

الحل السياسي وأسئلة الجوع والحصارات ...

دخل الحديث عن معاناة المحاصرين ومآسيهم وجوعهم ضمن روتين الأخبار، فسوريا أضحت ممرّاً للسياسات والأجندات والمصالح في وقت انعدمت فيه ممرات إيصال الطعام وحليب الأطفال، وباتت أخبار الاقتيات على أوراق الشجر وبقايا البرغل والنخالة وربما لحوم القطط واردةً ومكررة في مناطق سورية عدة مع انتهاج النظام لسياسة (الجوع أو الركوع) دونما اكتراث بأرواح المدنيين وأوضاعهم.

ويبدو أن القوات المعارضة أو المحسوبة عليها تتبع نفس الأسلوب في حصاراتها لمناطق عديدة، إذ أن المدنيين يدفعون ضريبة النزاعات المسلحة، وهذا متمثل بقوة وضراوة ضمن المشهد السوري، بينما تحيلنا تفاصيل الوضع الإنساني الكارثي إلى عدم جدية المجتمع الدولي فيما يخص الحد من معاناة المدنيين في سوريا، فاشتراطات وضع الحلول لمعاناة المحاصرين والجوعى يمكن عزلها بسهولة عن مقتضيات الموضوع السياسي فيما لو توفرت النية عند الجهات والمحاور المؤثرة في الوضع السوري؛ فلو أقدم المجتمع الدولي على إنزال صناديق الطعام والخبز على بيوت المدنيين المحاصرين عبر الجو لكان أجدى وأكثر إنسانية من الهرج المرافق لموضوع إلحاق «ضربات جوية» بقوات النظام ومقراته من عدمه.

الذهاب إلى حل سياسي ضرورة قصوى إثر عسكرة البلد وتحويلها إلى ركام وفتح الجبهات على السوريين، بيد أن التهافت على جنيف أو غيرها بدون أولويات واقعية ومعقولة سيديم كلّية القدرة التي تتسم بها الدول العظمى الفارضة لإيقاعها على مجريات الوضع السوري وغيره، وسينزع ما تبقى من هوامش صغيرة قد تكون للسوريين قدرة ما على التفاوض فيها، ولا سيما الوضع الإنساني الذي يجب أن يطرح بقوة على كل الطاولات إذا لا جدوى من تحصيل مكاسب سياسية على حساب آلام المرضى الممنوعين عن الدواء أو أنين الصغار المتضورين جوعاً.

أذهان ملايين البشر القابعين في الداخل والخارج وفي المخيمات ومدن النزوح محشوةٌ بالانتظارات، وربما ران اليأس على قلوب الكثيرين بعد أن باتت المناطق التي اصطلح على تسميتها بـ«محررة» تواجه استبداداً جديداً متمثلاً بالمتشددين والمستقدَمين من خارج الحدود، وبات عمل الصحفيين وعمال الإغاثة وناشطي المجتمع المدني ينطوي على مخاطر تتعاظم وتكبر يوماً بعد يوم في وقت ما زال فيه البعض من المعارضين يدرجون هذا التغول في سياق المفرزات الطبيعية التي قد تواجه أية ثورة أو حراك أو أزمة قد تطول، متناسين حساسية الوضع السوري وانفتاحه على عشرات الأسئلة المرعبة !!

المدنيون القاطنون في المناطق التي ما زالت في حوزة النظام ينهشهم غلاء الأسعار وقلة الموارد وتستحوذ على حياتهم مخاوف أذى السُعار الأمني لقوات النظام وميليشاته ومخابراته، وكذلك الرعب من انتقال العمليات العسكرية إلى أماكن سكنهم ليستحيلوا إلى نازحين أو قتلى أو مشردين ينتظرون جهات إغاثية توزع عليهم الخبز و الأغطية!!...

ألاعيب السياسة وتوزيع مناطق النفوذ طويلة الأمد وطرقها وعرةٌ وشاقة، وإذا ما رهن الوضع الإنساني بها سنتعود على معايشة كوارث إنسانية كبيرة ومشاهدتها على نشرات الأخبار وصفحات الإنترنت مترافقة بتجرع الحسرات والندب، وهذا أقصى ما يمكن للإنسانية أن تصل إليه من هوان وانعدام حيلة.

رئيس التحرير

العدالــة الانتقــالية وآفاق تطبيقها في سوريـــا

داريوس الدرويش*

بالنظر إلى الوضع السوري القائم والمأزوم، نجد أنّ الدولة السوريّة تعاني بشدة من تبعات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (القتل، الاغتصاب، الاختفاء القسري، مصادرة الممتلكات... إلخ)، وأنّ معظم هذه الانتهاكات تحصل أثناء فترة الانتقال من النظام الديكتاتوري الشمولي، إلى نظام يريده السوريّون أكثر حريّة. وهذا ما يدعو للبحث عن آليات لتطبيق العدالة الانتقالية في سوريا.

تعدّ المصالحة الوطنيّة من الأهداف الأساسيّة لتطبيق العدالة الانتقاليّة، فعبر آليات المحاسبة والتعويض (النفسي والمادي)، يتمّ التخلّص من إرث انتهاكات حقوق الإنسان بتطبيق معايير حاسمة وصارمة في احترام هذه الحقوق عند بدء عمليّة تطهير وإصلاح مؤسسات الدولة (الأمنيّة بشكل خاص)، ويمكننا- بذلك - تفادي حصول انتهاكات مستقبليّة لحقوق الإنسان، تقود إلى مرحلة أخرى من عدم الاستقرار، والنزاع الأهلي.

وعند الحديث عن تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سوريا، تواجهنا عدّة معضلات جوهريّة، على صعيدي النظرية والتطبيق، لعلّ أبرزها الوصول إلى فهم تفصيلي «للمجتمعات السوريّة»؛ إذ إنّ هذه الآليات تبنى من الأسفل إلى الأعلى، بأسلوب يقارب حياة المجتمعات المستهدفة، ويعالج مشاكلها الأساسيّة، التي تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف الموروثات الثقافيّة، والعادات الاجتماعية والأعراف. ولعلّ الاعتراف بتعدد البنى الاجتماعيّة في سوريا، هو الخطوة الأولى نحو تطبيق سليم للعدالة الانتقالية.

وما يستتبع من تعدد المجتمعات في سوريا، هو تعدد أهمية أشكال الانتهاكات المرتكبة بحقه، أو، بتعبير أدق، اختلاف أهميّة هذه الانتهاكات بين منطقة وأخرى. فالوضع في محافظتي حمص والحسكة على سبيل المثال، يتشابه من حيث الأهميّة القصوى لانتهاك حقوق الملكيّة (الاستملاك والمصادرة) أو حالات وضع اليد على الممتلكات الخاصّة للسكّان، حيث تفسّر هذه الإجراءات على أنّها محاولة من النظام الديكتاتوري بتغيير التركيبة السكانية لدوافع سياسيّة - فئويّة (طائفيّة أو قوميّة)، وبالتالي فإنّ هذا التغيير يستهدف الوجود القانوني والفيزيائي للضحايا على الأرض، كمجموعات بشريّة مختلفة عن «المستوطنين»، خاصّة في مناطق التماس بين المكوّنات السوريّة. بينما نلاحظ أنّ هذه الانتهاكات ليست بذات الأهميّة في مناطق أخرى، لا «تعاني» من وجودها على خط التماس.

وكما يوجد اختلافات في «نوع الانتهاكات»، هناك اختلافات في تحديد «زمن الانتهاكات» الواجب الرجوع إليه بين المجتمعات السوريّة. فالمجازر في حماة وحلب التي حدثت في الثمانينات من القرن الماضي لم يتمّ نسيانها بعد، والإحصاء الاستثنائي للكرد في منطقة الجزيرة في الستينات ما تزال آثاره باقية حتّى الآن. فالفترة الزمنيّة التي ستشملها آليات العدالة الانتقالية تختلف من منطقة إلى أخرى، وما قد يناسب مجتمعاً ما، لن يناسب بالضرورة مجتمعاً آخر.

إن الإرث الهائل من الانتهاكات المرتكبة من قبل النظام بشكل مباشر، جعلت إمكانيّة اعتقاد الضحايا واطمئنانهم لقدرة أجهزة الدولة تحت سيطرة النظام الحالي على تحقيق العدالة شبه مستحيلة؛ فاستشراء الفساد والمحسوبية في الجسم القضائي منذ بدايات صعود النظام وحتى الآن، ومحاكمة قطاعات

* المركز السوري للعدالة الانتقاليّة- مسعى.

واسعة من المعارضين للنظام أمام محاكم تتّبع إجراءات مسيّسة، أفقدا السلطة القضائيّة استقلاليتها، وبالتالي ثقة الشعب بها وبقدرتها على تحقيق العدالة إذا ما تمّ الاحتكام لهذا القضاء.

كما أنّ عدم قدرة المعارضة حتى الآن على إنشاء بديل حقيقي للنظام في المناطق التي تسيطر عليها، بديل يؤمّن الأمن الأساسي للمواطنين، كالحماية من الجرائم والحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، كما يضمن وجود قضاء كفؤ وغير مؤدلج، أدى في مجمله إلى تزايد الهوّة بين المجتمع وحكم القانون، وأضعف إمكانية تقبل المجتمع وتطبيقه لآليات العدالة الانتقالية لا سيما في ظل وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تقوم بها بعض قوّات المعارضة، أو تلك المحسوبة عليها.

بالنظر إلى هذه المشاكل، وغيرها الكثير، نجد أنّ البدء بتطبيق حقيقي وشامل لآليات العدالة الانتقاليّة في المرحلة الراهنة أمر في غاية الصعوبة، إلا أنه يمكن اتخاذ خطوات فعالة تمهد الطريق أمام هذه الآليات للعمل مستقبلاً. فالعدالة الانتقالية تحوي، بالإضافة للإجراءات القضائيّة، إجراءاتٍ غير قضائيّة، والمقصود بها هو «التعويض، جبر الضرر، إصلاح المؤسسات، تخليد الذكرى... إلخ)، وهناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به قبل الحصول على نتائج ملموسة على الأرض.

يعتبر التوثيق من المداخل الرئيسية لتطبيق آليات العدالة الانتقالية، القضائيّة وغير القضائيّة معاً، فيعمل التوثيق على تحديد هويّات الضحايا، ودرجة تعرضهم للانتهاكات، كما أنّه يحدد في كثير من الأحيان الجناة أيضاً. لذلك فمن الضروري البدء من الآن بالتوثيق العلمي للانتهاكات، وكذلك مراجعة التوثيقات الماضية من أجل تدعيمها بالأدلة. ولكن، وبسبب وجود الكثير من الجهات التي

تمتهن التوثيق، إما كجهات مستلمة للوثائق، أو كجهات موثّقة تفتقد ربّما للمصداقيّة الاجتماعيّة، نجد أن الطريقة المثلى للتوثيق لا بد أن تتمّ عبر آليات نابعة من المجتمع، وتتقبّلها القوى الاجتماعيّة والسياسيّة الموجودة في المنطقة، لتحقيق غايتين رئيسيّتين: الأولى: زيادة ثقة المجتمع المحلي بآليات التوثيق، وبالتالي توثيق انتهاكات أكثر عدداً وأشدّ خطورة. الثانية: ضمان عدم ضياع الوثائق مادياً أو قانونياً، أي حماية قيمتها القانونيّة من كافّة المشاكل التي يمكن أن تفقدها المصداقيّة أما المحاكم بكافة أشكالها، كالانقطاع في «سلسلة الحيازة»، أو بيع بالوثائق.

إنّ آفاق تطبيق العدالة الانتقاليّة تتعلّق بمدى تقبّل المجتمع السوري للمفاهيم المتعلّقة بها بشكل أساسي. فالعدالة الانتقاليّة بوصفها أساساً فكرة حديثة في العالم بشكل عام، وبالأخص في الشرق الأوسط، لا بدّ وأن تلاقي بعض المعارضة قبل تبنّيها من قبل المجتمع، ولا بدّ من أن تشكّل حلاً حقيقيّاً للمشاكل التي تستهدفها في ذهنيّة المجتمع حتى يتقبل العمل بها. وللوصول إلى هذا الحد لا بدّ من دراستها بشكل جوهري ومعرفة مدى ملائمتها للحالة السوريّة، ولا بدّ أيضاً للعاملين في مجال العدالة الانتقاليّة من المساهمة في نشر مفاهيمها الحقيقيّة بالطرق المناسبة، والابتعاد عن العواطف السلبيّة أو الإيجابيّة تجاه حالة التغيير القائمة في سوريا. ولا بدّ أن يكونوا على اطلاع واسع بالعدالة الانتقالية وآلياتها، فمن الخطورة بمكان التصور بأنّ «الملاحقة القضائيّة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر تحمّلاً للمسؤوليّة» على أنها «إفلات من العقاب للأقل تحمّلاً للمسؤوليّة»، رغم أنّ مبدأ «عدم الإفلات من العقاب» هو المبدأ الأساسي الذي تبنى عليه العدالة، وتؤيّدها مفاهيم العدالة الانتقاليّة بشدّة.

إنّ العدالة الانتقاليّة، في حال المقاربة الصحيحة لها، تعتبر حلاً جديّاً يمكن العمل عليه حاليّاً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ومستقبلاً في كافة أنحاء الدولة السوريّة، ومن الممكن أن تكون بديلاً للحل في الكثير من المشاكل التي لا يمكن للقضاء التدخّل فيها، كما أنّها تزيح أعباءً هائلة عن الدولة في مجال التعويضات، التوثيق، وإصلاح مؤسسات الدولة.

المنتديات وضرورة حضورها في المشهد السوري

تحقيق: كمال أوسكان

برزت الحاجة لعقد منتديات وملتقيات حوارية بين السوريين مع اشتداد الأزمات السورية المتعددة الأوجه، وبعد وصول الأوضاع الى منحدرات خطيرة تهدد بحرب أهلية طويلة الأمد قد تدخل البلاد تحت سيطرة أمراء الحرب بشكل كلي، ومع انغلاق الآفاق أمام إيجاد حلول سلمية كانت أم عنفية في المدى المنظور؛ في الوقت الذي ما يزال أبناء البلد يحلمون بسوريا البلد الجميل بكل تنوعاته وتكويناته القومية والمذهبية والفكرية والمجتمعية التي يتمتع فيها الكل بحقوقه وحريته.

بين ثنائية الواقع المرير المرعب والحلم الجميل المشرق، يحاول البعض فتح كوة في الجدار الذي يقف عصياً عبر فتح حوارات ونقاشات تعيد إلى الأذهان فكرة المنتديات والملتقيات الّتي ظهرت في الفترة التي اصطلح على تسميتها (ربيع دمشق)عام ٢٠٠٠، بعد استلام بشار الأسد الحكم في سوريا والتي شكلت منطلقاً لطرح أسئلة تتعلّق بالشّأن السّوريّ العامّ، وعلاقة الإنسان السّوريّ بالسّلطة والدّولة، ومفاهيم أخرى كالهويّة الوطنيّة والدّستور والحياة البرلمانيّة، وتداول السلطة وأوضاع حقوق الإنسان وقضايا الأقلّيات بعد مصادرة للحياة السياسية في البلاد دامت لعقود أدخلتها إلى ظلام التسلط والدكتاتورية.

قصة ربيع لم يزهر

كانت درجة العطش للحياة السياسية ولفتح الملفات المسكوت عنها شديدةً، وقد حفّز ما سمي بـ«خطاب القسم» جزءاً من المثقفين والمعارضين وأوساطاً من الشباب على الشروع في حراك اقتصر على منتديات و حلقات نقاش وملتقيات تكاثرت بسرعة بعد وعود «الإصلاحات» و«التحديث والتطوير» التي توقعها البعض أن تطبق فعلاً وتطال البنى السياسية والاقتصادية، كانت باكورة هذا الحراك (منتدى الحوار الوطني) الذي أُسس على يد نخبة من المعارضين، ومن ثم تتالى ظهور المنتديات الثقافية والسياسية في المدن السورية، حيث شهدت مدينة حلب تأسيس (منتدى عبد الرحمن الكواكبي للحوار الديمقراطي) وعدداً آخر من المنتديات التي تأسست في دمشق مثل منتدى (جمال الأتاسي) ومنتدى (جلادت بدرخان) في قامشلو.

لكن هذا الربيع لم يدم طويلاً، ووُضعت العصي في العجلات على خلفية الاشتراطات الأمنية التي كبلت نشاطاتها، وأدت لإغلاق معظمها باستثناء منتدى جمال الأتاسي، وترافق الإغلاق مع اعتقال مجموعة من المعارضين وجهت لهم تهم جاهزة.

طرح الأسئلة الإشكالية لهدم جدار الخوف

اليوم وقد دخلت سوريا إلى نفق مظلم، يتسائل كثير من السوريين: ماذا لو استمرت تلك المنتديات فيما بدأت به من حوارات تخص الشأن السياسي السوري بكافة جوانبها؟ هل كنا وصلنا إلى هذه اللحظة البشعة في سوريا؟ ماذا لو أزهر ربيع دمشق ولم يلقِ بالمثقفين والمعارضين إلى غياهب السجون فقط لأنهم تجرأوا على فتح الملفات الشائكة؟ ماذا لو أن النظام في دمشق استمع إلى صوت العقل في حينها وفتح باب الحوار على مصراعيه؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت حاضرة على طاولة اجتماعات مجموعة من الناشطين والصحفيين في مدينة غازي عنتاب التركية، اتفقوا على إحياء فكرة المنتديات من خلال تنظيم جلسات شهرية تحت اسم (منتدى المعرفة وحرية التعبير) بدأوا فيه بطرح الأسئلة الإشكالية والمصيرية التي ما تزال تبحث عن

إجابات منذ أن قتل ربيع دمشق، في محاولة لفتح هذه الملفات وإعادة السوريين إلى مربع الحوار بدلاً من ساحات القتال، والمساهمة في تعرّف السّوريين على بعضهم البعض، بعد أن بات صوت السّلاح هو الأعلى.

ناجي الجرف رئيس تحرير مجلة حنطة الراعية للمنتدى بالتشارك مع مجلتنا صور يقول: **فكرة المنتدى بدأت من واقع الحال الذي يعيشه السوريون من فقدان التواصل بينهم بكل تنوعاتهم العرقية والمذهبية المتمايزة عن بعضهم واحتكامهم إلى السلاح وخوفهم من بعض إلى درجة التصفية و الإلغاء والإقصاء، هذا ما دفعنا لأن نجمع بعضنا ونطرح آراءنا المختلفة تحت سقف سوريتنا ونتحدث عن أوجاعنا وعن مكمن أزمتنا اليوم وعن مشكلاتنا مع السوري الآخر الذي نخاف منه.**

ويرى القائمون على هذا المنتدى في ظل الوضع السوري المتأزم ووصوله إلى مراحل مأساوية بأن المنتديات قد تشكل المرحلة الجنينية لبدء النقاشات والحوارات، بحيث يبقى لدى السوريين قدرة على التحاور وهذا في كل الأحوال أفضل من الانتظار و لعن الفراغ واجترار الهموم.

هذا الحراك الهادف إلى خلق ثقافة الحوار لدى السوريين حول مستقبل بلدهم ومصير التعايش والتلاقي بينهم كان مثار جدل ونقاش الجلسة الاولى لمنتدى المعرفة وحرية التعبير، والتي جمعت نخبة من الكتاب والمثقفين والمهتمين بالشأن العام السوري.

رصدت مجلة صور آراء بعض الشخصيات التي شاركت في الحوار حول فكرة المنتديات وما يمكن أن تقدمه من إجابات عن الاسئلة الكبيرة والمحيرة وإن كان على مستوى ضيق ومحدود في الواقع السوري المتأزم.

أزمة سوريا في عدم وجود حوار

سدّت سنوات الاستبداد المنافذ في وجه كل تعبير عن الحياة في سوريا وباتت وجوهاً مشوهة ومخنوقة ومحفوفة بكتل من التابوهات والقيود، وهذا ما دفع السوريين للثورة على هذا التغول السلطوي والخراب الفكري والحضاري حال توفر الظرف الموضوعية، وتأتي أهمية هذه المنتديات من الأساس الذي بنيت عليه وهو إيجاد حوار ومحاور والغوص في عمق المشكلات والأزمات التي تعاني منها سوريا والقدرة على كشف العلل والأمراض وتشخيصها بحيث توصلنا إلى الحلول الناجعة يقول محمد ملاك في معرض حديثه عن دور المنتديات: **إن ثقافة الحوار التي يمكن للمنتديات أن تخلقها هي التي تقرب بين السوريين المختلفين والمتمايزين وليست المجاملة كوننا نعيش في جغرافيا واحدة ونتقاسم الماء والهواء هذا يعني أنني سأقبلك كما أنت وستقبلني كما أنا كي نستطيع البناء، وإذا لم يتح لنا التعبير عن أنفسنا كل بحسب خصوصيته فلن نستطيع بناء أي شيء.**

غياب ثقافة النقد

أغلب المتابعين أكدوا أن المنتدى في تجربته الأولى له أهمية كبيرة في كونه يحاول إعادة فتح أبواب الحوار بين المختلفين سياسياً وفكرياً، ويطرح الأسئلة المصيرية على طاولة البحث في جو تفاعلي سليم تسوده ثقافة النقد، بالرغم من صعوبة من مهمة هذا النوع، حيث اعتاد الجمهور والنخب أيضاً على غياب النقد، فهو هامشي وغير متأصل في الذهنيات بشكل عام وطرح عناوين إشكالية عريضة تحمل من التناقضات والمآزق والمشاكل ما يحتاج إلى العشرات من المنتديات والملتقيات وإلى نقاشات عميقة.

يذهب المخرج والكاتب علي سفر أحد المشاركين في جلسات المنتدى باتجاه التركيز

على خلق الثقافة النقدية في هذا النوع من المنتديات وذلك لأهميتها البالغة في هذا الوقت بقوله: **يجب التركيز على تعميق الثقافة النقدية تجاه الظواهر وطرح الأسئلة العميقة والجارحة بجرأة كي نصل إلى أجوبة شافية فكثير من الألغام التي نعاني منها حالياً هي ألغام صنعتها الأنظمة السابقة التي حكمت البلاد لأنها لم تكن تعالج المشاكل إنما كانت تؤجلها.**

ويتساءل سفر في هذا الصدد عن حتمية الوصول إلى لحظة الصدام المسلح ما بين مكونات المجتمع السوري كي تطرح الاسئلة الراهنية ويضيف: **أعتقد ان أي تأخير في الموضوع سيزيد الأحمال والأثمان في الفترة القادمة و مجرد البدء في هذا الامر شيء إيجابي وجيد.**

الفكر والسياسة حاجة ملحة

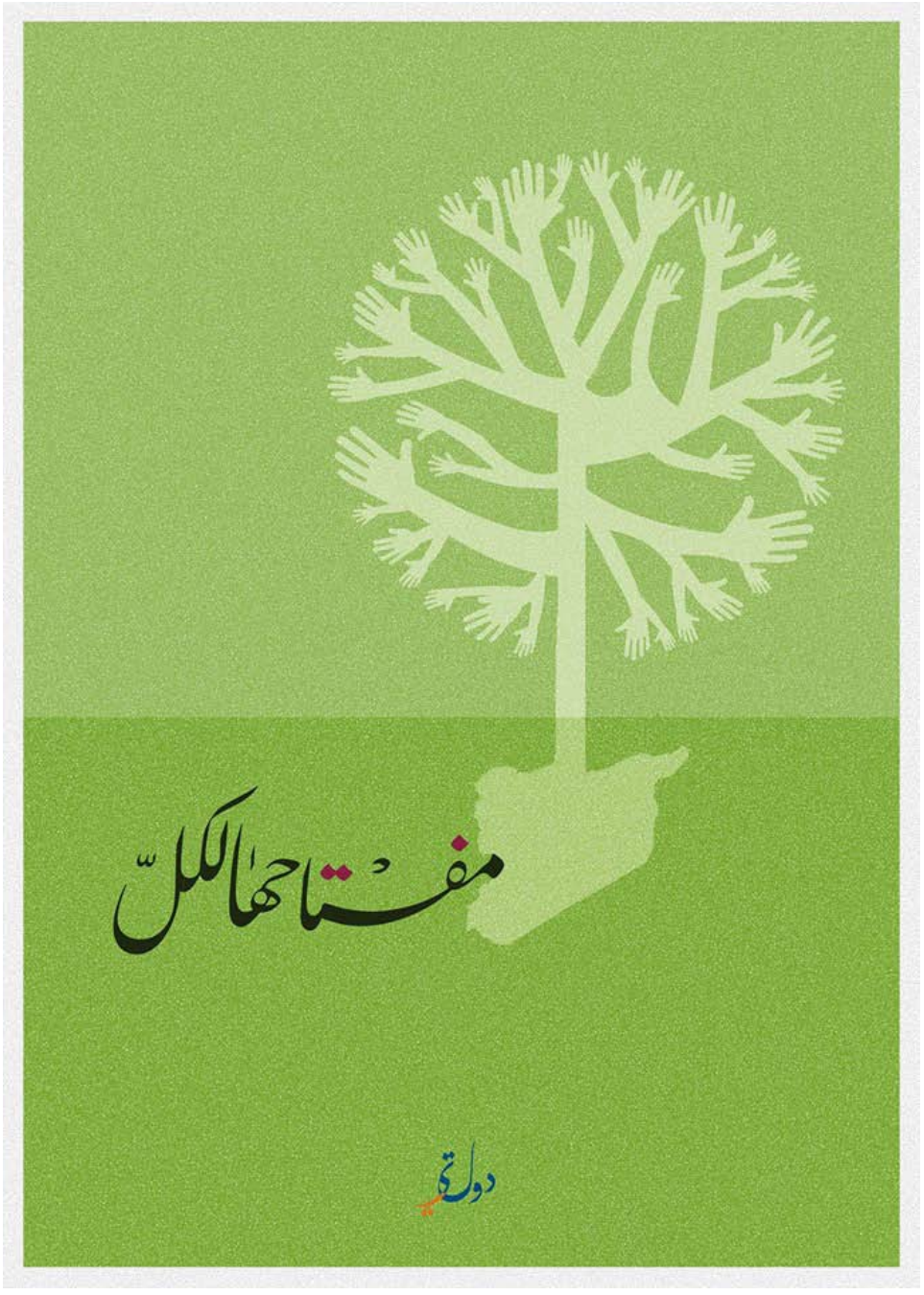

في هذا الظرف العصيب الذي تمر فيها سوريا من احتراب واقتتال داخلي على المنتديات أن تلبي ما يحتاجه الداخل السوري لكي تحقق إضافة، لا أن تبقى مجرد نشاط وطقس، يقول الكاتب الصحفي بكر صدقي وهو أحد المحاورين المشاركين في الجلسة الأولى للمنتدى: **المطلوب من المنتدى محاولة إيجاد الفكر والسياسة التي تفتقدهما الثورة في الداخل حتى يكون مفيداً**، إلا أنه لا يخفي خشيته من أن يتحول هذا النوع من النشاط إلى حالة دعائية أو نوع من تنويع أنماط النشاط ليس إلّا و يضيف صدقي: **حتى لا يقع القائمون على المنتدى في هذا الفخ يجب أن يكونوا دقيقين في اختيار المواضيع والأشخاص والجمهور للحفاظ على أهمية هذه الخطوة التي لا يمكن القيام في الداخل بسبب الظروف الامنية.**

الكل يجمع على أهمية المنتديات وما ينتظرها من أدوار وطرح الأسئلة الاشكالية والشائكة بعمق والبحث عن الأجوبة المتعددة في الواقع السوري البالغ التعقيد، يرضي جميع السوريين بتعدد مشاربهم وطوائفهم ومنابعهم الفكرية، فهل هذه المنتديات قادرة على خلق هذا الحوار والخروج بإجابات في ظل الرهانات الخارجية وتنامي التطرف وظهور بوادر النزاع الأهلي؟

عوامل السلم والنزاع الأهليين

دراسات في عمق الأزمة السورية

إعداد: بيروز بريك

صدر مؤخراً كتاب بعنوان (عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا)، يحوي أربع دراسات لكتاب وباحثين سوريين من الجيل الشاب المعايشين للحراك الحاصل في المشهد السوري ولحالة النزاع الأهلي التي توضحت في كثير من المناطق السورية ولاسيّما المتداخلة طائفياً وقومياً.

طُرحت فكرة صياغة هذه الدراسات خلال الحوارات التي رافقت تدريبات مركز المجتمع المدني والديمقراطية لـ ٨٥ صحفيّ ومواطن صحفي على مهارات العمل الصحفي ضمن أجواء النزاعات، حيث عقدت جلسات حوارية للمتدربين مع المدربين والطاقم الإداري للورشات، استُخلص منها خطوط عريضة حول العوامل المؤججة للصراع وكذلك العوامل الضامنة للسلم الأهلي، ثم أرسلت الآراء لأربع باحثين هم محمد سامي الكيال ونايمان عامر ومحمد ديبو وبدرخان علي دون إلزام الكتّاب بمنهجية عمل صارمة بحكم كونهم متابعين للوضع السوري عن كثب وبغية تنويع زوايا تناول موضوعة السلم الأهلي والنزاع الأهلي، مما شكل إثراءً وتنوعاً يُتأمل منه أن يسهم في فتح النقاش بشكل أعمق للوصول إلى مخارج نابعة من وعي السوريين أنفسهم بواقعهم دونما اختباء وراء الشعارات أو التعمية الحاصلة جراء الآراء المنحازة لأطراف النزاع.

وقد خلص معدو الكتاب في نهاية المدخل الذي استهلوا به الكتاب إلى أن اختلاف الرؤية بين الكتّاب باختلاف أدوات التحليل وتفسير مقومات السلم الأهلي ومهدداته،فإذا كان الشباب المستهدف أسير المنهجية المسبقة لتلك المحددات بين (مقومات ومهددات) وتعاطى مع مكونات جامدة (الطائفية – القومية – الطبقة)، فإن ورقة سامي الكيال رفضت التعامل مع تلك المكونات، وآثرت الاشتغال على دراسة الفعل والبنية المتجادلة، لذلك وصل الباحث إلى استعارة مفهوم التوق للحياة بديلاً عن السلم الأهلي الجامد.

في السياق ذاته ذهبت نايمان عامر إلى أن الثورة السورية تعبيرٌ عن قمع سلطة مديد (عامل داخلي)، وجدت مبررها في (العامل الخارجي). وفي دراستها للسلم الأهلي والنزاع الأهلي استغنت الباحثة عن محددات المنهج المسبق التي اتكأ عليها الناشطون، وطرحت فكرتي غياب الهوية والمشكل الاقتصادي في تفسير السلم الأهلي وزعزعته.

أما بدرخان علي فدخل من مدخل بنية النظام لا بنية المجتمع لتفسير الثورة وعلاقتها بالسلم الأهلي، وأن النظام السوري من النمط السلطاني الشمولي الذي يتمتع بعمق السلطة وهشاشة الدولة. وقد انفرط العقد الاجتماعي بينه وبين المجتمع في لحظة ما، مما زاد في الانفراط استخدام العنف والعنف المضاد.

وبدورهِ محمد ديبو فكك بنية النظام من بوابة الطائفية، فوصل إلى أن النظام ليس طائفياً، بل يستجدي الطائفة بقدر مصالحه، ويتشابك مع طوائف أخرى، ويستخدم الطائفية المبطنة ويضرب أعدائه بتهمتها، لذلك كانت الثورة وكان تأخر حسمها.

هكذا تجد في قراءة هذا العمل المتميّز أن جميع من أدلوا بدلوهم فيه قد اتفقوا على الهدف، ولكنهم اختلفوا في الرؤية وأداة التحليل، بيد أنهم وصلوا إلى مآلات متقاربة في بناء سلم أهلي أو تحطيمه.

الكتاب من القطع المتوسط – ١٤٤ صفحة – الطبعة الأولى ١٥٠٠ نسخة من إصدارات مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS ويعتمد المركز على توزيعه إلكترونياً بكثافة بنسخة PDF سهلة التنزيل عن طريق الإنترنت نظراً للصعوبات الأمنية واللوجستية ما بين المناطق السورية والتي تعرقل عملية التوزيع على الناشطين والمهتمين.

الاحتجاج السلمي وأشكاله في الثورة السورية (١)

نارت عبد الكريم

بالنظر إلى تاريخ انطلاقتها وقدرتها على المحافظة على سلميتها طوال شهور عديدة، على الرغم من القمع الوحشي والممنهج من قبل النظام الحاكم في دمشق، لا يمكن اعتبار الثورة السورية إلّا امتداداً لثورات الربيع العربي ومن قبلها الثورات الملونة التي ظهرت في أوروبا الشرقية بداية القرن الحالي رداً على الاستبداد والفساد وهي -أي هذه الثورات- جاءتْ في سياقٍ طبيعي كنتيجة ومُحصلة لما سُمِّي بالعولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، وليس لأسباب طائفية أو عرقية كما يعتقد الموالون للنظام في الحالة السورية على سبيل المثال، أو لمجرد الوصول الى السلطة. ولأنها كذلك فقد استلهم السوريون من تلك التجارب أساليب الاحتجاج وزادوا عليها، وانتقلَ الإنسان السوري من مرحلة الرضوخ واليأس والاستسلام لقدره إلى مرحلة أخرى، مرحلة من النشاط والفعالية العالية هدفها التغير والحرية والكرامة معتمداً أساليب عدة لتحقيق تلك الأهداف، فكانت البداية مع الحراك السلمي وأشكاله المختلفة والتي اتخذت عناوين متعددة، لكن كلها كان هدفها بالنهاية تحقيق التغير المنشود كما في تونس ومصر على سبيل المثال.

• **الأفكار قبل الوقائع**

يقول أحمد حذيفة مؤسس منتديات أبو الخير والذي اعتقل بتاريخ ١٩/شباط/ ٢٠١١ بسبب نشاطاته وكتاباته: «كنتُ أعمل في مدينة دمشق ولديّ مكتب في حي الحلبوني وسط العاصمة، كنَّا نجتمع فيه أنا ومجموعة من الشباب والصبايا، نتناقش ونخطط ونوزع كتب جين شارب التي تدعو للنضال السلمي وتشرح آلياته».

وفي الفترة نفسها أسس الدكتور محي الدين قصار، المقيم في أمريكا، موقعاً على الفيسبوك اسمه «مجموعة اللاعنف والنضال السلمي» وتهدف المجموعة إلى نشر أفكار والتعريف بآليات وتطبيقات النضال السلمي وخصوصاً أفكار جين شارب، وترجمة مقالات أجنبية متعلقة بهذا الموضوع؛ ضمت المجموعة لاحقاً آلاف السوريين الراغبين بالتغير. وقبل ذلك كله كانت هنالك أفكار الشيخ جودت سعيد داعية اللاعنف قد انتشرت في أوساط الشباب في مناطق عدة من سورية مثل داريا ودوما وبانياس ومن خلال محاضراته وكتبه التي ألفها، وكذلك نشاطات كوكب اللاعنف لداعية اللاعنف السيدة سحر أبو حرب.

• **الفعاليات وأشكالها**

وكانت حادثة البوعزيزي التي أشعلت فتيل الثورات في العالم العربي، وبُعيد سقوط حكم بن علي في تونس ظهرتْ أولى أشكال الاحتجاج السلمي في سوريا وكان أولها اعتصام الشموع تحت شعار التضامن مع ثورة مصر وذلك بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ أمام السفارة المصرية في حي كفرسوسة حيث تداعى مجموعة من الناشطين والصحفيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم هذا الاعتصام وما تلاه من اعتصامات أخرى تحت الشعار نفسه ومن ثم كانت الدعوة للاعتصام وحمل اللافتات المنددة باحتكار شركات الخليوي وبالفساد بتاريخ ٢٠١١/٢/٣ أمام البرلمان. ومن يومها تتالت النشاطات الاحتجاجية واتخذت أشكالا مختلفة ومبتكرة منها:

١- **المظاهرات الإلكترونية:** وهي مظاهرة يتم الدعوة لها في العالم الافتراضي وتخرج أيضاً في العالم الافتراضي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً الفيسبوك وهو الأكثر شهرة واستخداماً في سوريا. وقد استخدمت وسيلة الاحتجاج هذه لأول مرة في العام ٢٠١٠ تنديداً باعتقال المدونة طل الملوحي، ولاحقاً في العام ٢٠١١ بتاريخ ٥/شباط كان هنالك مظاهرة أخرى تدعو لإلغاء حالة الطوارئ وتندد بالفساد.

٢- **المظاهرات المنزلية:** بما أنَّ حشود الجيش والأمن وغيرها كانت تقف بالمرصاد لأي حركة جماعية في الشارع كان لابدَّ من اجتراح طريقة «يخرج» فيها الناس من غير أن يخرجوا من بيوتهم، فكانت المظاهرة المنزلية، حيث يتم الاتفاق على ساعة معينة يقوم خلالها المواطنون بالطَرق على كل ما تقع عليه أيديهم ويصدر أصواتا حادة: أوانٍ من المطبخ، قارورات الغاز... مما يخلق لدى رجل الأمن المتربص في الشارع شعوراً بالرهبة ويبعث لدى أهل الحي شعوراً بوحدتهم وقوتهم.

٣- **تلوين مياه النافورات والبحرات التزيينية:** لتذكير المواطنين العابرين في الشوارع الرئيسية هذه بالدم المسفوح في الشارع كل يوم، تسلل شباب الانتفاضة إلى بعض الساحات المركزية وسكبوا فيها مادة حمراء ملوّنة وما هي إن دقائق حتى أخذت النافورات تضخ لونا أحمر بلون الدم وكأن الأرض تنزف من كثرة ما شربت من دماء.

٤- **إذاعة أغاني الثورة في الأماكن العامة باستخدام السبيكرات:** ظهرت في الأشهر الأخيرة مجموعة من الأغاني التي يضعها شباب الانتفاضة على ألحان أغانٍ معروفة

أو على ألحان يؤلفونها. ويقوم بعض الشباب بوضع أجهزة صوت ومكبرات على سطح بناية في حي تجاري مثلاً، أو في الأماكن العامة والمزدحمة بالمارة ويقومون بتشغيلهاعن بعد.

٥- استخدام كرات تنس الطاولة (البينغ بونغ):استُخدمت تلك الطريقة في مدينة دمشق، وبالتحديد في الأحياء الواقعة على كتف جبل قاسيون. حيث قام الشباب بجمع مئات كرات تنس الطاولة البيضاء وكتبوا عليها شعارات ضد النظام وضد الرئيس بشار الأسد. وفي ساعة خروج الطلاب من المدارس، حيث يزدحم الشارع بالمارة والسيارات، فَتحت سيارات شحن صغيرة صناديقها لتتدفق منها الكرات وتبدأ بالتدحرج على الإسفلت. وفي أسفل الشارع، كان الناس والتلاميذ يلتقطون هذه الكرات المعارِضة الهابطة من حيث لا يدرون.

٦- مقاطعة شركات الخليوي بالإضراب: يكتسب هذا الإضراب في سورية أهمية خاصة، وذلك لأن شركتي الخليوي مملوكتان لرامي مخلوف وهو ابن خالة الرئيس السوري. يتم الاتفاق بين الشباب عبر الإنترنت وصفحات التواصل الاجتماعي من فيسبوك وتويتر وغيره على الامتناع عن استخدام الهاتف المحمول لعدد محدد من الساعات يومياً، معتقدين أن إضراباً كهذا سيضعف الأرباح التي تحققها هذه الشركات وسيؤثر بالتالي على التمويل المقدّم لقوات الأمن.

٧- المناطيد والبالونات التي تحمل عبارات وشعارات ضد النظام وتُطلق في السماء فينقلها الهواء من مكان إلى آخر إلى أن يسقطها رجال الأمن بالرصاص.

٨- توزيع المنشورات الورقية التي تحض على الثورة وتندد بالقتل وعنف النظام وفساده.

٩- المظاهرات الطيارة: وهي مظاهرة سريعة يتم تحديدها مكانها وزمانها مُسبقاً وبشكل سري لتجنب الوقوع بين يدي الأمن والشبيحة وغالباً ما تستمر لمدة دقائق قليلة وتنتهي بعدها، ويكتفي الناشطون بتصويرها وبثها على وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي.

١٠- البخ وكتابة الشعارات على الجدران التي تدعو للثورة وتدين النظام: وكانت حادثة أطفال درعا الذين كتبوا شعارات مناهضة للنظام ومن ثم تم اعتقالهم وتعذيبهم الشرارة التي فجرت الاحتجاجات الضخمة في منطقة حوران كلها.

١١- استخدام اللافتات للتعبير عن مطالب الثوار وأهدافهم، ومن أشهرها لافتات كفرنبل.

١٢- الاعتصامات السلمية الكبيرة كاعتصام جامع العمري في درعا واعتصام ساحة الساحة الشهير في مدينة حمص بتاريخ ١٨/ نيسان/٢٠١١ والذي جوبه باطلاق النار الكثيف من قبل قوات النظام مما أودى بحياة العشرات من المدنيين.

١٣- المظاهرات الكبيرة والعلنية والتي بدأت من درعا وانتقلت لاحقاً إلى دوما وبانياس وحماة ودير الزور وأغلب المدن السورية.

• **بلا نهاية**

لجأ السوريون إلى اعتماد كل أساليب الاحتجاج السلمي المعروفة عالمياً بل حتى انهم أبدعوا في هذا المجال أساليب جديدة ومبتكرة، على الرغم من العنف الشديد والوحشي الذي جوبه به المحتجون طوال الأشهر الأولى من الثورة وحتى نهاية العام الأول، وحتى بعدما ظهر ما يطلق عليه بالجيش الحر الذي اعتمد أسلوب العمل المسلح لحماية المدنيين وللدفاع عن النفس.

لم يتخل السوريون عن أساليبهم السلمية، وما زالوا مصممين على تحقيق أهداف ثورتهم في مواجهة النظام من جهة أولى وفي مواجهة التنظيمات المتطرفة من جهة أخرى فالمظاهرات السلمية التي تخرج تنديداً بسلوكيات تلك التنظيمات المتطرفة والمحسوبة على الثورة وفي أكثر من مدينة وقرية هي خير دليل على ذلك.

تجنيد الأطفال والقوانين الدولية

إعداد: شيرين محمد

في ظل المفارقة الرمزية الهائلة لكون السلاح تعبيراً دامغا عن العنف والحرب، بينما ترمز الطفولة إلى السكينة والسلام، يقف المجتمع الدولي عاجزاً عن الحد من ظاهرة تجنيد الأطفال وتسليحهم، إذ لا بدّ من الإشارة إلى العواقب التي تخلقها هذه الظاهرة على المجتمعات والشعوب مع تزايد عدد الأطفال المنخرطين طوعاً أو المجندين قسراً ضمن المجموعات المسلحة في النزاعات الراهنة، بالتزامن مع وجود نصّوص دولية تجرم تجنيدهم وإقحامهم بأي شكل ضمن النزاعات المسلحة. يجب على أطراف النزاع، اتخاذ كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة. وعليها، بخاصة، منع تجنيدهم في قواتها المسلحة. ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد الأطفال الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة، أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.(البروتوكول الإضافي الأول، المادة٧٧، الفقرة٢).

ظروف التجنيد

الأطفال المرشّحون للتجنيد هم الذين يعيشون في مناطق النزاعات مع أسرهم أو وحدهم، لأنهم ينتمون لأسر فقيرة ليس بوسعها الفرار، أو لأنهم انفصلوا عن أقربائهم، أو لكونهم من المهمشين الذين يعانون الحرمان من كل حماية عائلية ومن التعليم وكل شيء من شأنه أن يعيدهم لحياة متوازنة. لذا، فإن صغار المجندين لا يكادون يتصوّرون حياتهم خارج إطار النزاع، ويعتبرون الانخراط في مجموعة مسلحة وسيلة لكفالة بقائهم على قيد الحياة.

الأطفال الذين يشاركون في الأعمال العدائية لا يعرّضون حياتهم للخطر فحسب، وإنما يشكل سلوكهم المتسم بالرعونة والمفتقر إلى النضج خطراً أيضاً على المحيطين بهم.

المواثيق الدولية

وتعمل الاتفاقيات الدولية على توفير أنجع حماية ممكنة لكافة ضحايا الحروب، سواء تعلق الأمر بنزاع مسلح دولي أو غير دولي.

تصوير: عبدالله حكواتي

تصوير: عارف الكريز

فالقانون الدولي الإنساني لا يميز أي فئة من الأفراد على حساب غيرها. ومن حيث كونهم أفراداً لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، يحظى الأطفال بحماية عامة تمنحهم ضمانات أساسية، تحظر أعمال الإكراه والإيذاء البدني والتعذيب والعقوبات الجماعية والاقتصاص إزاء الأطفال.

تولي اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي أهمية كبرى لحماية الأطفال، سواء بواسطة الأحكام التي تشمل مجمل السكان المدنيين أو الأحكام المكرسة بالكامل للأطفال. وقد أسهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بلورة معاهدات أخرى تكفل حماية مماثلة مثل اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (المادة ٣٨) وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة المعتمد في العام ٢٠٠٠، (معاهدة أوتاوا ١٩٩٧)، (١٩٩٨) الذي تنص المادة ٨ منه على أن تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة يعد جريمة حرب. وتنص اتفاقية حقوق الطفل بشكل عام على أن الطفل هو الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة، ويُحظر التجنيد الإجباري للأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر في القوات المسلحة (المادة ٢)، ودعوة الدول الأطراف إلى رفع الحد الأدنى لسن التطوع (المادة ٣). أما عن المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة النظامية فقد حُظر عليها تجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية (المادة ٤)، وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول الاختياري يطالب الدول الأطراف بأن تتعاون في تنفيذ هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون في منع أي نشاط يناقض البروتوكول وفي إعادة تأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحايا أفعال تناقض هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون التقني والمساعدة المالية. ويتم الاضطلاع بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور مع الدول الأطراف المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة (المادة٧).

ذكرت منظمة (أنقذوا الأطفال) في تقرير صدر لها بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٣ بعنوان «الطفولة في مرمى النيران» أن عدد الأطفال السوريين الذين يتم تجنيدهم ضمن النزاع المسلح القائم في سوريا في تزايد مستمر، فقد استُخدم الأطفال كمقاتلين ومخبرين ودروع بشرية، وأن حوالي مليوني طفل بحاجة إلى مساعدات عاجلة، حيث يعيش هؤلاء الأطفال في ظروف قاسية جداً تفتقد إلى الرعاية الصحية وهم محرومون من التعليم نتيجة تعرض نحو ألفي مدرسة إلى التدمير أو تحولها إلى ملاجئ يحتمي بها المدنيون.

وقد أكدت في تقريرها أن الأطفال في سوريا هم الضحايا المنسيون للصراع، يواجهون الموت والصدمات وحُرموا من مساعدات الإغاثة الأساسية.

وفي نفس السياق حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في تقرير صدر بمناسبة الذكرى الثانية لبدء النزاع من نشأة جيل ضائع من الأطفال سوريا، وأن ملايين الأطفال في سوريا يكبرون وهم لا يعرفون شيئاً غير العنف ويتعرضون لصدمات قد تلازمهم طوال حياتهم، وأن هناك أكثر من مليوني طفل سنهم أقل من ١٨ عاماً داخل سوريا بحاجة إلى إغاثة.

لا تعاودا المجيء لزيارتي..

من أرشيف أهالي المعتقلين

ياسمين مرعي

غطت وجهها براحتين سمراوين، ولم يعد ظاهراً سوى اللفة الحورانية على رأسها، في حين غار المكان بصوت بكائها الذي ارتفع وارتفع ثم هدأ. لم تستطع عائشة حبس دموعها ليلة عيد الفطر وهي تسرد قصتها قائلة: كان نيسان في أواخره يا بنتي، وقبل أن يخرج لصلاة الجمعة دخل علي مودعاً، وأخبرني أنه سيسير مع أبناء أم ولد لفك الحصار عن درعا، قال لي: (يمه رايحين نحمل بإيدينا أغصان زيتون بركي العالم يسمع ويفك الحصار)، محمود وحيدها، صار عمره ستة وعشرين عاماً وبات جاهزاً للسفر مجدداً إلى الكويت للعمل في البناء أو ربما التجارة إن استطاع ليتمكن من حمل مسؤولية أم وزوجة وطفل، قبل سنتين اختارت له ابنة أخيها التي تحمل اسمها (عائشة) زوجة له، واستعاضت بملاحة وجهه وطيب خلقه عن ترملها باكراً. الابن البكر لمحمود بدأ يمشي ولم تدري عائلته أن زوجته يسرى تحمل جنيناً جديداً. عائشة الزوجة فاجأتني بصمودها، تربي طفلين وتخفي جمالها وشبابها تحت ثوب طويل وحجاب، تجاوزت امتحانات السنة الثالثة في كلية التاريخ، وتبحث بصمت عن محام يمكن أن يساعدها في استعادة ثمانين ألف ليرةً جناها محمود خلال أعوام ووضعها في البنك، ولأنه معتقل فلا يمكن أن يطالبوا بها. المعتقل لا يعاني الفراق والتعذيب والظلم فقط، بل إنه علاوة على ذلك يُسرق بالقانون، ويترك أسرة يكبلها الخوف، ويحجبها عن العالم القلق من ذكر اسمه أو أي شيء يخصه أما أصغر جندي في بلد يحكمه الظلم. خرج ولم يعد، وانتظروه ستة أشهر قبل ان يعلموا أنه في صيدنايا حين خرج قريب لهم من ذاك المعتقل الرهيب ليخبرهم أنه رآه في التاسع والعشرين من نيسان ٢٠١١ «جمعة فك الحصار عن درعا» وقعت يومها مذبحة، حيث تحرك عشرات الآلاف من الأهالي من القرى الشرقية (الجيزة، المسيفرة، معربة، بصرى الشام، كحيل، أم ولد، السهوة وصماد) نصرة لأبناء مدينة درعا ليسقط نحو ٣٠٠ منهم بين قتيل وجريح إضافة إلى مئات المعتقلين الذين لا يزال مصير بعضهم مجهولاً حتى الآن. في ذلك اليوم سيق الطفلان حمزة الخطيب وثامر الشرعي مع من سيقوا إلى المعتقلات، وعادوا بعد أيام -ككثيرين غيرهم- جثثاً هامدة. زارته أمه أول مرة في بداية خريف ٢٠١١ هي وزوجته

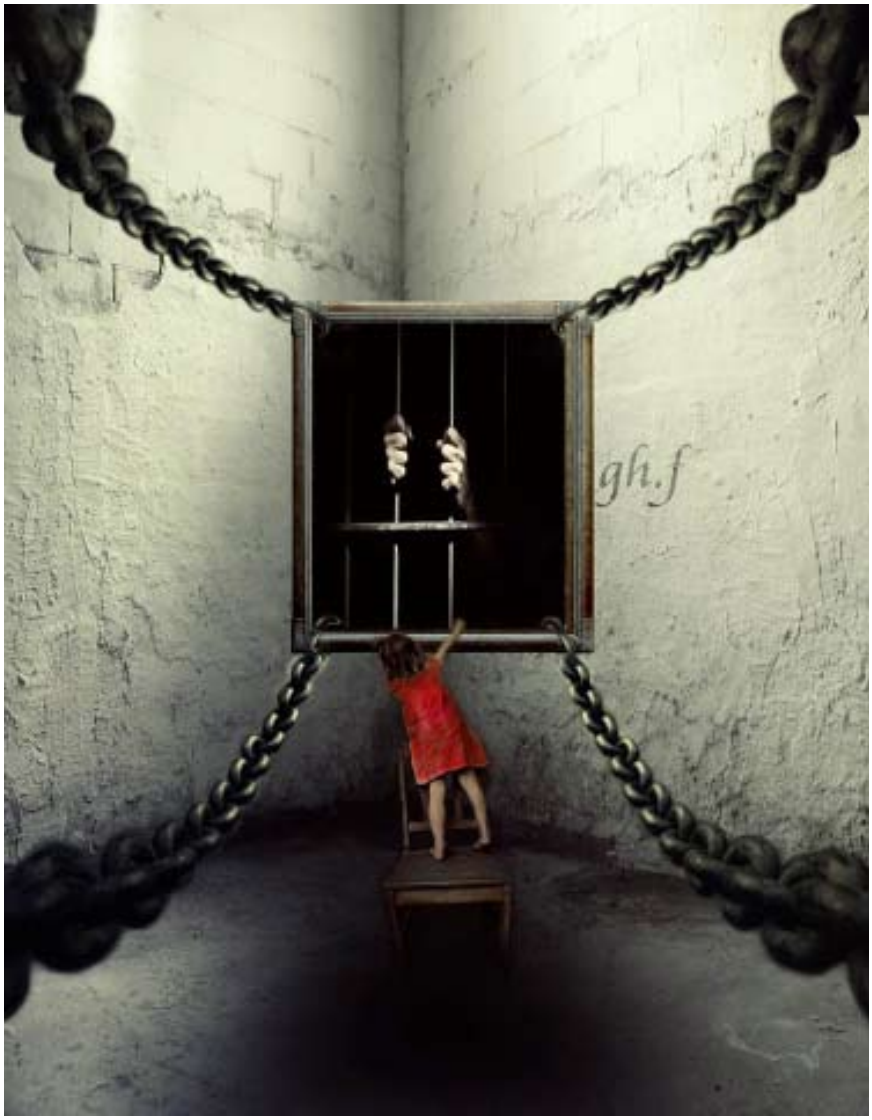

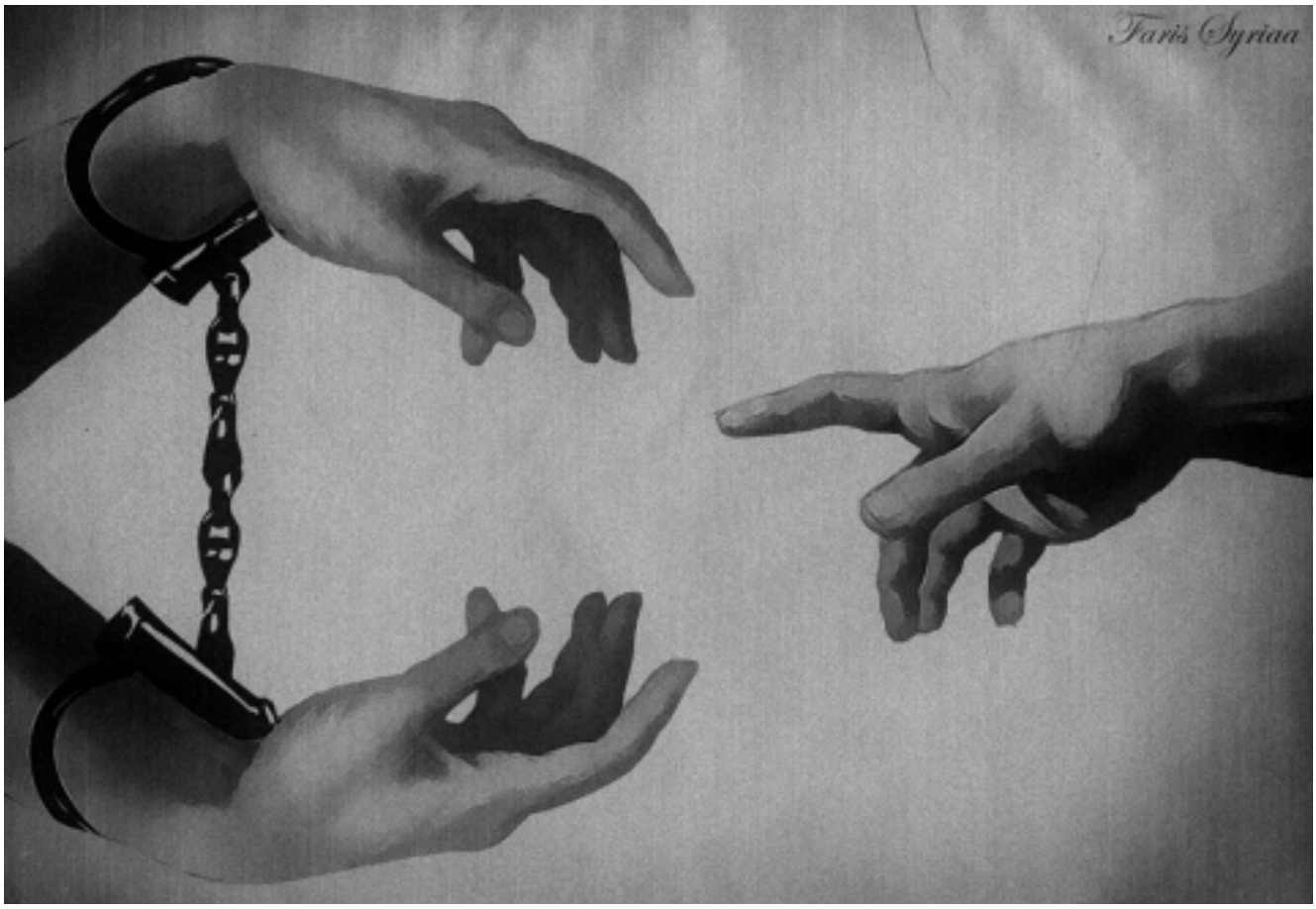

الحامل وابنه، بعد قطع طريق متعب لأجل لقاء مدته ثلاث دقائق مع فاصل من الأسلاك يتمشى خلاله الحرس فلا استطاعة للكلام ولا للسؤال عن الحال، اكتفوا بتبادل النظرات والأسئلة العامة، وابتلاع الدموع والآهات ثم غادروا. حين عادت أمه وزوجته التي تحمل طفلته الرضيعة بعد ثلاثة أشهر قال لهن: **لا تعاودا المجيء لزيارتي، لا أريد رؤية أي منكما هنا**. سألته عن الملابس الشتوية التي جلبتها في الزيارة الأولى فأجاب بكونها في الغسيل إذ لا يصلهم أية أغراض من ذويهم، يقاسون برد الشتاء بلباس السجن فمن لا يموت تعذيباً قد يموت من البرد. حين صدر العفو في ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٢ كانت والدته تنتظر قدومه إذ لم تكن تدري تفاصيل اعتقاله وملفه، وجاء القرار بنقله إلى سجن غرز مع سبعة من معتقلي الريف الشرقي لدرعا، كانوا قد حكموا بالمؤبد مثله. وتهافت المهنئون على أهله إذ إن نقله من سجن صيدنايا الرهيب إلى سجن غرز يوازي الإفراج بشكل أو بآخر، فلدى آلاف السوريين ما يقصّونه عن عذابات صيدنايا. زاروه في غرز، صارت الزيارة أفضل من حيث المدة والفترة بين الزيارة والتالية، تقول عائشة: صرنا نزوره كل خميس ونتكلم مطولاً دون رقيب، في أول زيارة روى محمود كيف بلل الدم ملابسه وهو ينقل جثث القتلى ويسعف الجرحى بعد أن أمطرهم رجال الأمن بالرصاص. «ما قدرت أهرب يا يمه، كيف أهرب، كلهم جيراننا وقرابتنا، وقفوني وثيابي دم، قالولي أنت إرهابي قاتل». تسرد عائشة بعد ذلك أحاديث طويلة حول صيدنايا، وتخبرني أن محمود كان يطلب ألا تعودا لزيارته بسبب الضرب المبرح الذي يتعرض له السجناء قبل خروجهم للقاء أهلهم وعند عودتهم، وتعود للبكاء حين تروي لي حوارها مع الحارس الذي طلبت منه أن يحمل رهف الصغيرة لأبيها على الجانب الآخر ليتمكن من تقبيلها وشم رائحتها، لكنه يرفض خوفاً من المساءلة لأن السجن مراقب بأجهزة التصوير. في سوريا لم يعد اليتم مقتصراً كحالة على الذين يفقدون آباءهم بسبب الموت فهناك آلاف الأطفال الذين ولدوا خلال الأزمة السورية وآباؤهم في المعتقلات، مصير آباء بعضهم معروف، فيما مصير البعض الآخر مجهول كلياً، كما أن هناك من ولدوا داخل السجون لأمهات معتقلات أيضاً. وسواء كان مصير هؤلاء الآباء معروفاً أم لا فإن جزءاً من أطفال سوريا سيقضون سنوات من طفولتهم دون أن يعرفوا رائحة آبائهم، ودون أن تتجرأ بعض الأمهات على الاقتراب من الدوائر الرسمية لتسجيلهم خوفاً من المساءلة.

غرام الحسين- الداكونة/بيروت

حميد الخطيب- حلب

عارف الكريز- حلب

أبو سلمى خليل- مخيم اليرموك

رصاصتان لم تقتلا مجد..

من ذاكرة الحراك السلمي في حمص

فادي الداهوك

حانت ساعة الإفراج. مشى مع عنصر الأمن إلى غرفة الأمانات، حيثُ جُرِّد حين قدومه من كلّ ما يكون بحوزته. كانَ ينقصُه قميص وحذاء، وأمام الرّغبة الجامحة الّتي قبضت على تفكيره بتحسّس ضوء الشّمس اختار أقرب ما طالته يداه.

على باب فرع المخابرات الجوّيّة بحمص شاهدَ سيارة أجرة، بدا له أنّ صاحبها حصلَ على باب رزقٍ دائم من خلال إيصاله للمعتقلين المفرج عنهم.

استغرق وصوله إلى المنزل دقائق قليلة، أعطى السّائق المائة ليرة الّتي أعطوه إيّاها عند الإفراج، فأشار إلى أنّه يريد المزيد، طلب منه مجد الانتظار ليحضر له باقي المبلغ من المنزل فردّ السّائق عليه: «خلص مسامح، الله يعينك».

أوّل شخص تعرّف إلى مجد كان «أبو عديّ» صاحبُ محلّ صغير لبيع أدوات البناء بجوار منزلهم. لم يقترب الرّجل من مجد، فشكله المتّسخ وشعره الكثّ وحتّى الحذاء الّذي اختارهِ في الفرع يكفلون للنّاظر إليه أن يبقى واجماً دونما حركة.

خلال أولى خطواته إلى المنزل وهو يصعد الدّرج، كان يفكّر في شكله، فسائق سيارة الأجرة قال له: «الله يعينك» وجارهم أبو عدي لم يقترب منه. وصلَ أمام الباب، قرعَ الجرس فلم يفتح له أحد.

يقول مجد إنّه لا يستطيع تقدير الوقت الّذي قضاه نائماً على الدّرج، انهار من التّعب بعد سبعة شهور قضاها معتقلاً داخل فرع المخابرات الجوّيّة دون علم أهله الّذين لم يتواجد أحد منهم في المنزل لحظة وصوله.

وصلت أمّه من السّوق أخيراً. في تلك الفترة الّتي احتوت تفاصيل عدّة حدثت بعيداً عن حيّهم أواخر العام ٢٠١١ كانت بيوت حيّ بابا عمرو لاتزال آهلة وقائمة.

وجد مجد عملاً في حيّ الوعر، فوزّع وقته بن العمل والتّظاهر. ويذكُر أنّه كان في يوم الثّلاثاء ٢٧-١٢-٢٠١١ يتأمّل خيراً مثلَ معظم رفاقه بعد أن أعلنت لجنة المراقبين العرب نيّتها زيارة أحياء حمص المنتفضة، فبدأ مع رفاقه بالتّحضير لاستقبالهم، ويقول: **في السّاعة الحادية عشرة صباحاً ذهبت أنا وصديقي محمود إلى حيّ الخالديّة، وبعد صلاة الظّهر كان النّاس يتجمّعون بأعداد هائلة في الحيّ، وحضر مشايخ حمص سهل جنيد ومحمود دالاتي، وكان القرار أن نتوجّه إلى السّاعة، ونحاول الاعتصام عندها. رفض الشّيوخ هذا الأمر، لكن أحداً لم يلتزم بما أوصوا به، فسرنا حوالي ٥٠٠ شخص في البداية نحو السّاعة وفي مقدّمة الصّفّ عبد الباسط السّاروت.**

هو التّقليد الّذي لم يتخلّ عنه أهل حمص في كلّ جمعة، ورغم إحاطة الموت بهم من كلّ الجهات في ذلك اليوم تحديداً، أصرّوا على متابعة معركتهم الموعودة في تلك الجمعة بالذّات، حتّى يثبتوا للعالم أنّ ما يجري في سوريا هو ثورة، على عكس ما يدّعي النظام.

ويتابع مجد حديثه عن ذلك اليوم قائلاً: **علقنا في شارع سينما الكندي بين جورة الشّيّاح وقهوة الرّوضة، كنّا خائفين، وأعداد هائلة من الأمن والشّبّيحة انتشرت في المنطقة، كما أنّ القنّاصة اعتلوا أسطح المباني المجاورة، كان هناك شارع فرعي يطلّ على شارع الدّبلان، في هذه الأثناء كان الأمن يعتقل كلّ من استطاع الإمساك به، وصرنا بحدود ٣٠٠ شخص، دخلت أنا إلى بناء سكاي فيو، وجدت طفلة صغيرة ضائعة أخذتها معي واختبأنا في البناء. فكّرت أن أقطع شارع البريد نحو الدّبلان، لكنّ أمامنا نادي الضبّاط اعتلاه قنّاصون ومسلّحون للأمن،**

لوحة غويا تتكرر في ساحة الساعة في حمص- وسام الجزائري .

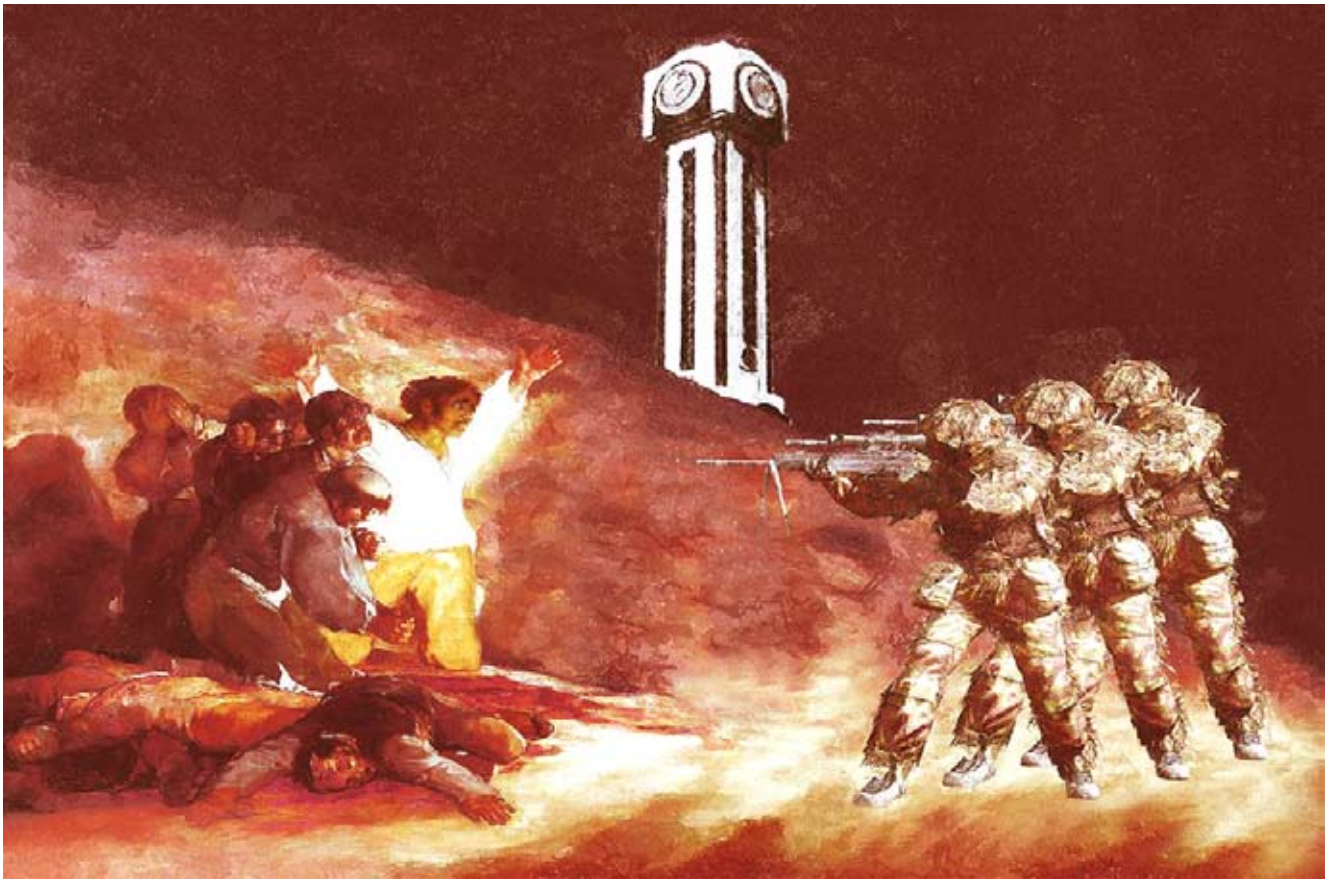

وبناء المحافظة كان ينتشر حوله عناصر أمن وعلى سطحه قنّاصة. قلت للطّفلة أنّنا سنركض لنذهب إلى الشّارع الثّاني، التفتّ إلى اليمين فوجدت صديقي محمود آتياً ليقطع الشّارع، أطلقوا عليه النّار فاستشهد على الفور، أمسكت بالطّفلة وركضنا، رميتها إلى طرف الشّارع، فأطلقوا النّار عليّ وأصابوني في قدمي، حاولت الزّحف باتّجاه بناء مقابل الشّارع فأصابوني برصاصة ثانية في بطني، استطاع بعض الشّبّان الوصول إليّ وسحبوني إلى ما يمكن تشبيهه بغرفة مهجورة، فوجدت نفسي بين أربعة جثث.

كثيرٌ من السّوريّين استشهدوا بسبب تعذّر نقلهم إلى المشافي لأنّ الأمن كان يمنع سيّارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى، وإن استطاع أحد أن يصل إلى جريح وينقله، فربّما تصيبه رصاصة قنّاص. مجد هو الشّخص الوحيد الّذي بقي على قيد الحياة من أصل خمسة شبّان كانوا متكوّمين فوق بعضهم البعض، ويروي تلك التّفاصيل قائلاً: **القنّاصون الّذين اعتلوا نادي الضّبّاط كانوا يطلقون النّار بكثافة أعاقت نقل الجثث ونقلي إلى المستشفى، فطلبت من الشّبّان الّذين انتظروا توقّف إطلاق النّار أن يذهبوا ويتركوني.**

يحتفظ مجد بمقطع مصوّر نشره أحد الشّبّان الّذين أنقذوه على (اليوتيوب) يظهر فيه وهو مصاب ومرميّ إلى جانب أربعة جثث، ويجادل شخصاً فيبتسم ويتحدّث عن سبب الجدل الّذي حصل بخجل ويقول: **بعد تأخّري عن العمل واتّصال مديري، كنت على وشك أن يغمى عليّ. رنّ جوّالي مجدّداً، قرأت على شاشة الجوّال بصعوبة اسم حبيبتي، فأخذ أحد الشّبّان الّذين انتظروا بجانبي الجوّال وردّ عليها، انزعجت كثيراً عندما قال لها إنّني مصاب.**

تمكّن الشّبّان لاحقاً من نقل مجد إلى مستشفى دار الشّفاء في الدّبلان، لكنّ المستشفى رفض استقباله بحجّة أنّه غير مجهّز لاستقبال حالات مثل حالته. يذكر مجد أنّ حالة بكاء هستيريّة أصابت الممرّضات اللّواتي رأين أحشاءه خارجة من بطنه، وكان الطّبيب يصرخ بهم ليضمّدوا له الجرح قبل أن يُنقل إلى مستشفى آخر يقدر على استقباله وعلاجه.

وصلَ مجد بعدها إلى نقطة للهلال الأحمر في غوطة حمص، وكان فاقداً وعيه، ليستيقظ أخيراً في مستشفى البرّ في حيّ الوعر، وجراحه مضمّدة ونزيفه متوقّف، لكنّ الشّظايا ما زالت في قدمه. ولأنّ قصّته مع أجهزة الأمن لم تنتهِ عند إصابته، ظلّ اسمه معمّماً على الحواجز الأمنيّة بتهمة الشّغب، إلى أن استطاع الخروج من حمص، والوصول إلى لبنان ليضاف اسمه إلى عشرات آلاف الأسماء من الّذين سبقوه.

ريم تركماني: الأكاديمية والعضو المؤسس في تيار بناء الدولة السورية

لكلِّ زمانٍ دولةٌ ونساءُ

حاورها: دارا عبد الله

١- مع موجة «الضَّربة» الأميركيَّة المُفترضة ضدّ النّظام السّوريّ، وضعف حساسيَّة الرّأي العامّ الغربيّ تجاه المسألة السّوريّة، برأيك ما هي الأسباب التّاريخيّة والحاليّة وراء التّردّد الأميركيّ، وكيف تقيّمين كلّ ما حصل بخصوص الضّربة الأميركيَّة؟

قبل الحديث عن الضّربة العسكريّة، فإنّ الموقف الأمريكيّ تجاه سوريا اتّسم بغياب استراتيجيّة سياسيّة واضحة المعالم، وعكس عدم قدرة الإدارة الأميركيَّة على فهم تعقيدات الواقع السّوريّ. وفي غياب استراتيجيّات سياسيّة واضحة للتّعامل مع أزمة ما، فإن رسم استراتيجيّة عسكريّة قادرة على حلّها هو شبه مستحيل، وضربة عسكريّة بدون استراتيجيّات عسكريّة وسياسيّة للتّعامل مع مرحلة ما بعد الضّربة هي مغامرة كبيرة؛ وبالتّالي فإنّه ليس من المستغرب ما شهدناه من تردّد حيال الضّربة العسكريّة، خصوصاً أنّ تاريخ أمريكا بالمشاركة في الحروب في الشّرق الأوسط سيّء للغاية. فقد أثبتت أنّها تعرف كيف تبدأ الحروب، لكنّها لا تعرف كيف تنهيها. وهي على الأغلب تترك المجتمع بعد تدخّلها العسكريّ مقسوماً على نفسه بين غالبٍ ومغلوب، ممّا يترك هذا المجتمع عرضة لنزاعات محلّيّة طويلة الأمد تعجز عن إنهائها. هذا عدا عن كون تدخّلاتها السّابقة قد خدمت مصالح بعض خصومها أكثر من مصالحها هي. عندما نضيف إلى كلّ هذا تعقيدات الوضع السّوريّ، وموقع سوريا بالنّسبة لإسرائيل، ومنابع النّفط الّتي يُعتبر أمنها واستقرارها أولويّة بالنّسبة لأمريكا، وحقيقة أنّه توجد كتلة بشريّة لا يمكن الاستهانة بها تناصر النّظام، عند أخذ كلّ هذه العوامل بعين الاعتبار، لا نستغرب أبداً التّردّد الأمريكيّ حيال الضّربة العسكريّة.

بالنّسبة لنا في (تيّار بناء الدّولة السّوريّة)، فإن رفضنا للضّربة جاء بالدّرجة الأولى من منطلق براغماتيّ، فعندما درسنا احتمالات مآلات هذه الضّربة، وجدنا أنّها لا تخدم المصلحة السّوريّة، وستؤدّي إلى إطالة عمر الأزمة والنّظام، وخنق فرص الانفراج السّياسيّ. لكنّنا في كلّ الأحوال ما زلنا نرجّح كما فعلنا منذ البداية أنّ الحديث عن الضّربة هو للاستهلاك الإعلاميّ، وتصعيد المواقف لتحقيق مكاسب سياسيّة، لأنّه عندما نظرنا إلى السّياق العامّ للأحداث من منظور سياسيّ بحت رأينا أنّه منذ أن أعلنت روسيا وأمريكا عن رغبتهما في التّوجّه إلى جنيف مرّة أخرى في أيار، فإنّ السّياق الدّوليّ العامّ للتّوجّه نحو الحلّ كان سياقاً سياسيّاً، ولم يحدث منذ تلك الفترة وحتّى بدء الحديث عن الضّربة المحتملة أيّ تغيّر سياسيّ كافٍ لحرف هذا السّياق عن مجراه. والآن بات واضحاً أنّ هذا السّياق لا يزال هو السّياق العامّ، وها هي أمريكا قد صرّحت مؤخّراً أنّه حتّى ما قامت

به من دعم للمعارضة المسلّحة، كان الهدف منه الدّفع نحو الوصول إلى تسوية سياسيّة. نحن نقول: إنّ منطق قياس القوّة السّياسيّة بالقوّة العسكريّة لا يخدم تحقيق أهداف الثّورة في الوصول إلى الحقوق والحرّيّات، وهو يتيح للنّظام أن يكون الأقوى سياسيّاً، في حين أنّه برأينا إذا نظرنا إلى الأمور من منظور الاستحقاقات السّياسيّة والمقدرات السّياسيّة، فإنّ النّظام بالتّأكيد هشّ في هذا المجال.

للأسف فإنّ بعض الجهات الإعلاميّة والسّياسيّة الأمريكيّة الّتي وقفت ضدّ الضّربة العسكريّة، استخدمت تشويه صورة الثّورة في سوريا كتكتيك لإقناع الأمريكيّين بعدم جدوى الضّربة، وبأنّ أمريكا يجب ألّا تتدخّل في هذا الصّراع، بل إنّها صوّرت كلّ الصّراع في سوريا على أنّه مجرّد حرب أهليّة لتبرير عدم التّدخّل في الشّأن السّوريّ. لكنّ الحقيقة هي أنّ الصّراع له بعد دوليّ كبير، وأمريكا هي بالتّأكيد طرف فيه، وبالتّالي يجب أن تقوم بمسؤوليّتها من حيث القيام بما يخدم إنهاء هذا الصّراع، لكن بالنّسبة لنا، فنحن نريدها أن تعبّر عن هذه المسؤوليّة بالطّرق الدّيبلوماسيّة والسّياسيّة، وبدعم حقوق الإنسان وليس عن طريق التّدخّل العسكريّ.

٢- ما زلتم في أدبيّاتكم في (تيّار بناء الدّولة) تدعون إلى السّلميّة وتنبذون العنف، برأيك هل سيستطيع هذا الخطاب مقاربة واقع أصبحت فيه قطع السّلاح أكثر من البشر؟

خطابنا السّياسيّ تقوده بوصلة المصلحة السّوريّة. وبرأينا فإنّه مهما زادت القوى العسكريّة سواء للنّظام أم للأطراف الأخرى، فإنّ محاولة حسم هذا الصّراع بالسّلاح لن تخدم المصلحة السّوريّة، وستأتي بعكس ما يراد منها. خطابنا ليس محصوراً أبداً بالدّعوة إلى السّلميّة، بل هو يتركّز بالدّرجة الأولى على إيجاد حلول سلميّة وآمنة للأزمة بمشاركة جميع الأطراف، أي بمشاركة حتّى الأطراف المسلّحة. الحلّ السّلميّ مختلف عن النّضال اللّاعنفيّ السّلميّ وكذلك أساليبه، لكنّ النّضال اللّاعنفيّ يزيد من فرص نجاح الحلّ السّلميّ. الحلّ السّلميّ يعني تسخير العمل السّياسيّ، الدّيبلوماسيّ، المدنيّ والأهليّ لحلّ الصّراع، أي بترجيح العقل مقابل القتل. قد تبدو الدّعوة إلى الحلّ السّياسيّ السّلميّ ورديّة وحالمة، لكنّها في الحقيقة مُغرقة في الواقعيّة؛ فما يحتّم هذا المسار بدلاً من غيره هو استحالة نجاح سيناريوهات الحسم العسكريّ لأيّ طرف، وعندما يفشل السّلاح في الحسم، يكون الحسم بالتّسويات السّياسيّة. وفي الحالة السّوريّة، فإن هذه التّسويات من الصّعب أن

«الحلّ السّلميّ يعني تسخير العمل السّياسيّ، الدّيبلوماسيّ، المدنيّ والأهليّ لحلّ الصّراع، أي بترجيح العقل مقابل القتل»

تتمّ الآن بدون أن تكون مدعومة بتسويات سياسيّة على المستوى الدّوليّ، تُطبّق بإحكام الحلقة الدوليّة حول الجالسين على الطّاولة السّوريّة، فلا تتيح الفرصة لأيّ منهم باستغلال أيّ انشقاقات على المستويين الإقليميّ والدّوليّ لاستحضار قوّة داعمة مقابل الطّرف السّوريّ الآخر. حتّى الآن فإنّ النّظام هو العقبة الأكبر أمام الحلول السّياسيّة، لكنّه ليس العقبة الوحيدة، وجرّه نحو ميدان الصّراع السّياسيّ لا يكون بتوقّع أن يتّخذ النّظام هذا القرار بمبادرة منه، بل عندما يرى فيه أكثر المخارج أمناً بالنّسبة له. ما يهمّنا في هذا المخرج ليس أمن النّظام، وإنّما أمن سوريا.

٣- تقولون في أدبيّاتكم بأنّ كل الأطراف مسؤولة على خراب ودمار سوريا، وأنتِ تعلمين بأنّ الطّرف الأكثر تنظيماً وعسكرة هو النّظام السّوريّ، هل يصحّ توزيع المسؤوليّة الأخلاقيّة بالتساوي على أطراف لا تمتلك القوّة بالتّساوي؟

نحن حتّى لو قلنا إنّ هنالك مسؤوليّة على كلّ الأطراف المتحاربة، فإنّنا دائماً نضع المسؤوليّة الأكبر على عاتق النّظام، حتّى عندما يكون الأمر متعلّقاً بتفجير انتحاريّ مثلاً؛ هذا لأنّ النّظام هو الّذي يفترض أنّه مسؤول عن البلد وأمنه. كما أكّدنا مراراً أنّنا لا نضع اللّوم على الأطراف المناوئة للنّظام عندما تستخدم السّلاح للدّفاع عن نفسها وأهلها، لكن عندما يكون اللجوء إلى المواجهة المسلّحة هو قرار مخطّط له وليس مجرّد ردّة فعل، فمن الطّبيعيّ أن يتحمّل من يتّخذ مثل هذا القرار مسؤوليّة ما ينتج عنه. المسؤوليّة الأخلاقيّة لسنا نحن من يضع معيارها، وليست القوّة العسكريّة ميزانها. برأينا النّظام يجب تغييره، والوقوف ضدّه حتّى لو لم يقتل سورياً واحداً. وبغضّ النّظر عن قوّته العسكريّة، فهو نظام استبداديّ قمعيّ متخلّف، وخارج سياق التّاريخ، ولا يمكن أن يصبّ استمراره في المصلحة السوريّة.

٤- في ظلّ مجتمع سوريّ متعدّد الهويّات، برأيك ما الشّكل الأنجح للدولة السّوريّة المتوقعة، هل هي دولة مركزيّة أم لا مركزيّة؟ ما هو تصوّرك حول الموضوع؟

الخصوصيّة السّوريّة واللّحظة التّاريخيّة تستحقّ ابتداع شكل جديد للدّولة في سوريا، ليس بالضّرورة أن يكون تكراراً للنّماذج المتعارف عليها، وقد يقتضي الاستعارة من أكثر من نموذج. بدايةً يجب أن تتجاوز هذه الدّولة مفهوم العلمانيّة؛ بمعنى فصل الدّين

عن الدّولة، وتتبنّى منع فرض أية أيديولوجيّة سواء دينيّة أو غيرها على الدولة. فحزب البعث على سبيل المثال ادّعى العلمانيّة، لكنّه فرض أيديولوجيّته الخاصّة على الدّولة.

التّنوّع السّوري يقتضي أيضاً أنّ حقوق المواطنة المتساوية التي لا تستطيع أيّ أغلبيّة حتّى لو كانت سياسيّة التّعدّي عليها. هي ضرورة حتميّة للوصول إلى دولة مستقرّة لا تشعر فيها أيّة أقلّيّة بالتّهديد. يجب أن يمنع شكل الدّولة الجديد إعادة إنتاج الاستبداد بأيّة طريقة، وهذا له آليّاته؛ مثل فصل السّلطات، وتثبيت الحقوق، وإقامة الدّولة على أسس ديمقراطيّة دستوريّة ثابتة، يتمّ التّوصّل إليها بشكل توافقيّ، بدون إهمال أيّ مكوّن من مكوّنات المجتمع السّوريّ. وبالتّأكيد لا يمكن أن تقوم الدّولة السّوريّة على المركزيّة في السّلطة، بل يجب إعادة صياغة توزيع التّركيب الإداريّ لقانون الإدارة المحلّيّة بشكل يتيح تمكين المواطنين من انتخاب كامل المجالس المحلّيّة، وانتخاب المحافظين أيضاً، ليكونوا خاضعين لمسائلة النّاخبين. ويجب أن تتمتّع هذه المجالس بحيّز من الاستقلال يمكّنها من اتّخاذ القرارات المنسجمة مع الظّروف المحلّيّة، بما يضمن مساهمة المواطنين في تنمية مناطقهم. هذا الأمر يتطلّب توزيع الميزانيّة المركزيّة المتعلّقة بالقضايا التّنمويّة والخدميّة بشكل عادل بين المحافظات.

التّحدّي الأكبر للدّولة السّوريّة المنشودة سيكون في النّظام الاقتصاديّ الأمثل، القادر على دعمها ودعم استمراريّتها.المشروع الدّيمقراطيّ الحداثيّ يحتاج إلى مشروع اقتصاديّ، لا يدعمه كما يدعم المانح برنامج ما يحبّذه، بل نظام اقتصادي تكون الدّولة الدّيمقراطيّة الحداثيّة في قلبه، ومصالحه من مصالحها، ويكون أيضاً متكاملاً مع مشاريعها. وهذا يتطلّب من دعاة المشروع الدّيمقراطيّ الحداثيّ الكثير من التّخطيط والدّراسة، للوصول إلى مثل هذا النّظام. برأيي، فإنّ التّركيز على الاستثمار في رأس المال البشريّ السّوريّ، وخصوصاً في مجال التّعليم الحديث، وتحويل إبداعات هذا الإنسان ومنتوجه المعرفيّ إلى منتج له قيمة مادّيّة قادرة على تحريك الاقتصاد، أي بمعنى آخر الوصول إلى ما يعرف (بالاقتصاد المعرفيّ). سيعطي الاقتصاد المعرفيّ الاقتصاد السّوريّ دفعاً كبيراً، ويكسبه مصدراً لا ينضب كما تنضب الموادّ الخام، ولا يخضع للتقلّبات الأمنيّة كما هو حال الموارد الّتي يدرّها قطّاع السّياحة مثلاً.

٥- كيف تنظرين إلى دور النّساء في الثّورة السّوريّة؟ وإلى تبدّلات هذا الدّور منذُ انطلاق الثّورة؟

أعتقد أنّه مهمّ جداً، اتسم بالحيوية في الأشهر السّتّة الأولى من الحراك. لكنّ العسكرة أرسلت بالنّساء من الصّفوف الأولى، من فضاء سلميّ يمكّنهنّ من القيادة والإبداع، إلى الصفوف الخلفيّة، من فضاء عسكري هن أوّل من يدفع ثمنه، بل إنّه حول الكثيرات منهنّ من رائدات إلى ضحايا. أنا متفائلة بأن يخلق الدّفع نحو حلّ سياسيّ فضاء أكبر للمرأة السّوريّة، لكي تلعب الدّور الّذي تستحقّه في قيادة مسيرة حراك بلدها نحو التّغيير؛ فاتّفاقات دوليّة مثل اتّفاق جنيف ما هي إلا خطوة أولى في مسار يجب أن نكمله نحن -السّوريّين-. وأختم القول بأنّ «لكلِّ زمانٍ دولةٌ ونساءُ».

عمر أميرالاي.. السينما ووحل الواقع

إعداد: هنادي محمد

«في النّهاية يجب أن أعترف أنّني لولا السّينما لما كنت خضت في وحل واقعنا، ولما كنت عرفت الإنسان وأحببته، ولما كنت اكتشفت تلك الحقيقة البديهيّة القائلة بأنّي جزء من الحياة وليس العكس. ولما كنت ربطت طبعي العدميّ ونزقي قبل أن أعرف إلى السّينما سبيلاً، ولما كانت انكسرت عندي مرآتي وأنانيّتها، وأخيراً لولا السّينما لما كنت تركت نفسي كلّ هذه السّنين أنخدع بوهمها وعجزها عن أن تغيّر شيئاً في هذه الحياة من حولي».

هذا ما قاله عمر أميرالاي المولود عام ١٩٤٤ لأب دمشقيّ وأمّ لبنانيّة، والذي نذر أعواماً من عمره لإخراج الأفلام ذات الطّابع الانتقاديّ السّياسيّ. لم يُكتب له أن يشهد أعراس بلاده الّتي حلم بها طويلاً لا سيّما في ربيع دمشق الّذي كان له فيه دور بارز.

بين عاميّ ١٩٦٦ – ١٩٦٧ درس أميرالاي المسرح في جامعة (مسرح الأمم) في باريس، وبعد التحاقه بالمعهد العالي للدّراسات السّينمائيّة في باريس أيضاً اضطرّ للعودة إلى دمشق على خلفيّة ثورة الطّلاب عام ١٩٦٨.

كان له أسلوبه الذي ميّزه عن مدرسة أوروبا الشّرقيّة، ورفد أميرالاي السّينما بالعديد من الأعمال خلال الفترة الممتدّة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٣ نذكر منها: محاولة عن سدّ الفرات، رائحة الجنّة، الحبّ الموءود، في يوم من أيّام العنف العادي، مات صديقي ميشيل سورا، الرّجل ذو النّعل الذّهبيّ، وطوفان في بلاد البعث.

ويذكر أنّ أميرالاي عمل لصالح العديد من المحطّات التّلفزيونيّة الفرنسيّة ابتداءً من عام ١٩٨٠، وكان له من الأفلام التّسجيليّة القصيرة والطّويلة ما وصل إلى العالميّة وحقّق شهرة واسعة، وقد عرضت أفلامه في بعض أهمّ المهرجانات المتخصّصة بالسّينما التّسجيليّة في العالم، كمهرجان أمستردام الدّوليّ للأفلام التّسجيليّة.

وفي لقاء له على قناة العربيّة يتحدّث عن اختياره للسّينما الوثائقيّة، فيعيد القضيّة لالتباس علاقته بالحياة والواقع، ولمشروعه المتمثّل في خلخلة اليقين الأعمى عند الناس، وأفضل وسيلة لخلخلة القناعات هي الانطلاق من الواقع، ويذكر أنّ دافعه لزعزعة هذا اليقين هو الرّغبة في المشاكسة لا المجّانية وإنّما الهادفة، وهي مشاكسة لم يدفع ثمنها، معتبراً أنّه يفشل عندما يمسك حقيقة ما فنّيّاً إذ يعتبر الفشل الفنّي قمّة العقاب.

ويشير إلى أنّ العزلة هي مكانه الأفضل للّجوء، لأنّ المسافة تمنحه فرصة الابتعاد عن الألم والشّغف بهموم النّاس وعذابها ومظالمها، فالظّلمة هي استراحة محارب.

انتقد أميرالاي النّظام في الكثير من أعماله، ولجأ في أفلامه إلى تقنيّة ترك الحديث للأشخاص الّذين يحاورهم، من دون سرد منه، فكانت تعليقاتهم كافية لكي تظهر لأيّ مشاهد فشل النّظام السّوريّ بكلّ هياكله وهيئاته، بدءاً من البرلمان والحكومة، وانتهاء بالمدارس.

في ربيع دمشق ٢٠٠٠ كان أميرالاي واحداً من المثقّفين السّوريّين الّذين وقّعوا على عريضة لحثّ الرّئيس بشار الأسد المنتخب حديثاً على رفع قانون الطّوارئ، الّذي وضع عام ١٩٦٣. وفي ٢٠٠٥ انضمّ أميرالاي إلى إعلان دمشق الّذي طالب أيضاً بالإصلاح والانتقال بسوريا من الحكم الاستبداديّ إلى الدّيمقراطيّة.

كان يعلم أنّ تخيير الحكومات العربيّة لشعوبها بين الدّيمقراطيّة والاستقرار جرم كبير، ونظراً لإيمانه بالدّيمقراطيّة، وقّع أميرالاي في ٣٠ كانون الثّاني ٢٠١١ – مع نشطاء في حقوق الإنسان وشخصيّات سوريّة على بيان أثنوا فيه على ثورتيّ تونس ومصر. وورد في البيان: «يتطلّع الشّعب السّوري أيضاً إلى العدالة والحرّيّة. لقد وجدت الشّعوب العربية طريقاً إلى الحرّيّة، وتحديداً عن طريق المقاومة الاجتماعيّة السّلميّة الّتي توحّد الشّعب ضدّ من يقمعه ويسرق ثرواته» إلا أنّ القدر لم يمهله ليشهد سقوط النّظام المصريّ، ولا اندلاع الثّورة في وطنه سوريا، حيث رحل في الخامس من شباط عام ٢٠١١.

المجالس المحلية بين الدور الخدمي وتجاذبات السياسة

كاروان آرام

خلّف الصراع الدائر في سوريا وانحسار سلطة النظام عن مناطق واسعة فراغاً إدارياً وسياسياً في العديد من المناطق والقرى والبلدات، مما دفع بالعديد من الناشطين والقيادات المحلية إلى إنشاء مجالس محلية جاهدت وما تزال لتوفير الخدمات الأساسية من ماء و كهرباء وأعمال إغاثة، غير أنها اصطدمت بتحديات كبيرة داخلياً وخارجياً، حيث تعزو دراسة أجرتها مؤسسة مينابوليس الصعوبات والعوائق القائمة أمامها إلى الصراعات الداخلية على السلطة بشان قضايا التمثيل والتي تحدّ من قدرة المجالس على الإدارة المحلية وتحول دون تحويلها إلى هيئات فاعلة في تأمين الخدمات وتسيير النواحي الضرورية للمواطنين.

يقول مروان معلوف ممثل مؤسسة مينابوليس في معرض حديثه عن أهمية المجالس المحلية وضرورة دعمها وتطويرها: **إن المجالس المحلية تجربة فريدة من نوعها في سوريا، ومن أجل ذلك أجرينا دراسة عن هذه المجالس بغية التوصل إلى معرفة واقعها، وأردنا فتح حوار بين السوريين من أجل أن يقرروا بأنفسهم ما هو النموذج الأفضل الذي يمكن لهم العمل عليه في هذا المجال، كما أن الدراسة وضعت توصيات والأمر متروك للمجالس والناشطين.**

وقد خلصت الدراسة سابقة الذكر إلى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات خص بها الائتلاف المعارض والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، تتضمن تأمين الخدمات الأساسية للبلديات لإيجاد مأسسة لبنى إدارة الحكم المحلية وتوطيد العلاقة بين المعارضة الخارجية وتلك الموجودة داخل البلاد من أجل بسط سلطتها وامتلاكها لعملية صنع القرار.

وفي هذا المجال حاول الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية جذب تلك المجالس من خلال إنشاء وحدة المجالس المحلية ووحدة تنسيق الدعم في بداية ٢٠١٣ هادفاً من وراء ذلك إلى زيادة تأثيرها وربط عمل المجالس الادارة المحلية بالائتلاف ربطاً مباشراً حسب ما صرح به ممثلوه.

أجرت مجلة صور استطلاعاً للرأي على هامش ندوة نظمتها مينابوليس في مدينة غازي عنتاب بخصوص عمل المجالس المحلية والتحديات التي تواجهها، وأخذت آراء عينة من رؤساء مجالس الإدارة المحلية حول إمكانية أن تؤدي هذه المجالس دوراً سياسياً في المرحلة المقبلة وأن تتجاوز دورها الخدمي وبشكل خاص بعد أن أصدرت العديد من المجموعات المسلحة المقاتلة بياناً ترفض فيها الأعتراف بالائتلاف الوطني ممثلاً لها في الخارج.

وقد تباينت الآراء حول عمل المجالس المحلية وماهية وطبيعة هذه المجالس وما إذا كانت قادرة على لعب أدوار سياسية أم لا في المرحلة الحالية والمقبلة، وحول أبرز المعوقات التي تعترض سبيلها.

يقول مروان عيدي رئيس مجلس مدينة عامودا المحلي في هذا الصدد: **إن المجلس المحلي في عامودا هو مجلس سياسي أساساً، تابع لمجموعة من الأحزاب الكردية وبعض التنسيقيات والشخصيات المستقلة التي اتفقت في ما بينها على تشكيل هذا المجلس وهو يلعب دوراً سياسياً.**

ويضيف عيدي شارحاً خصوصية تشكل المجالس التابعة للمجلس الوطني الكردي عن غيرها: **عوّل الشعب على مجالسنا هذه في جميع الجوانب السياسية والخدمية والاجتماعية، إلا أننا لم نكن في المستوى المطلوب بسبب الخلافات السياسية بين أطراف الحركة الكردية في المناطق الكردية، لذلك لم نقم بدورنا بالشكل المطلوب.** ويرى عيدي أن قيام الدولة المدنية التعددية الديمقراطية التي نطمح إليها كفيلٌ بتحويل هذه المجالس إلى مجالس خدمية فقط بحيث ينفصل الجانب السياسي عن الخدمي.

يختلف نائب رئيس المجلس المحلي في مدينة سراقب أسامة الحسين في وجهة نظره مع مروان عيدي في أن تكون هذه المجالس قادرة

على تأدية دور سياسي في المرحلة الحالية بقوله: **من المستحيل أن تلعب المجالس المحلية دوراً سياسياً لأن خدمة المجتمعات المحلية في «المناطق المحررة» يتطلب حجم عمل كبير جداً ومجالسنا هي عبارة عن تطوع عدد من الأشخاص في محاولة لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الدولة، وهو ما يزال عمل غير مؤسساتي ولا يوجد جهات رقابية لمتابعة عملها فكيف لها أن تلعب هذا الدور.**

لكنه يرى على خلاف عيدي أن هذه المجالس ربما تكون قادرة على لعب هذا الدور مستقبلاً إذا ما أصبحت هناك تأطير للعمل المؤسسات وترابط بين المجالس المحلية والائتلاف ووحدة تنسيق الدعم ACU.

ويبقى وضع المجالس المحلية مختلفاً في المناطق والمحافظات التي لا تزال تحت سيطرة النظام كما الحال في محافظة حماة التي يعمل فيها المجلس المحلي بشكل سري نتيجة الوضع الأمني، واستطاع إنجاز العديد من المهام مثل التوافق بين الهيئات والقوى الثورية والمجالس العسكرية لتشكيل لجنة عليا للمحافظة وفق ما صرح به صلاح الدين الحموي رئيس مجلس محافظة حماة وعضو الائتلاف الوطني، يقول الحموي: **نحن من خلال عملنا في هذه المجالس نحاول التواصل مع الهيئات العسكرية والقوى الثورية الموجودة من أجل جمعهم في لجنة عليا للمحافظة وفي هذه الحالة يمكن لهذه المجالس أن تلعب دوراً سياسياً.** ويرى من الصعوبة بمكان أن تلعب المجالس المحلية بمفردها أدواراً سياسية وإن كان ممثلو المجالس المحلية يمارسون هذه الأدوار حتى مع عدم وجود تصور عام أو مرجعية، ويضيف الحموي: **ربما يكون للمجالس نفسها هذا الدور إذا توفرت الإرادة لكن بالتنسيق مع الحراك وبذلك نستطيع أن نؤسس لقيادة عام في سوريا.**

تعتبر محافظة حلب إحدى المحافظات التي تشكل فيها مجلس محافظة بعد إجراء انتخابات في مدينة غازي عنتاب التركية، شارك فيها ممثلون عن كافة المناطق المحافظة والتي يعتبرها بعض المعارضين تجربة فريدة من نوعها، غير أن رئيس المجلس المحلي لمدينة حلب أحمد عزوز يقول: **إن تشكيل هذه المجالس جاء على خلفية الفراغ الذي حدث في المنطقة ولا يمكن لها أن تلعب أدواراً سياسية إلا إذا توفرت لها مظلة سياسية**، ويضيف في معرض حديثه: **قد تحدث مشكلة إذا ما قرر كل مجلس أن يلعب دوراً سياسياً مع غياب المرجعية السياسية.**

بعد استطلاعنا أراء شريحة من رؤساء المجالس المحلية حول إمكانية أن تلعب هذه المجالس أدواراً سياسية حاولنا أن نتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المجالس والائتلاف الوطني، المعارض شكري إدريس ممثل وحدة الإدارة المحلية في الائتلاف وضح أن المجالس المحلية هي وحدات خدمية وليست لها علاقة بالتجاذبات السياسية الموجودة.

يقول إدريس: **بعض الأطراف الإسلامية واليسارية تحاول الضغط عبر الورقة الخدمية في (المناطق المحررة) من أجل تسييس الأمور، أما بالنسبة لنا كوحدة دعم الإدارة المحلية في الائتلاف فنحن نعمل مع هذه المجالس على تحسين الخدمات المقدمة من قبلهم للمواطن وتحسين أدائهم وتمثيلهم على الأرض فقط ولسنا جهة رقابية على هذه المجالس، لأن هذه المجالس منتخبة من قبل الشعب وهو الوحيد من يحق له مراقبة هذه المجالس».**

لكن الناشط عبدالله اللبواني يرى أن الائتلاف نفسه يحاول تسييس الورقة الخدمية والدعم المقدم من قبله للمجالس المحلية، يقول: «ما يحدث اليوم هو محاولة من الائتلاف في التعامل مع المجالس المحلية على أساس أنها قاعدته الشعبية في الداخل والتي يتحدث باسمها ويتم استغلالها سياسياً.

وفي النهاية أجمعت كل الآراء على أن المجالس المحلية غير قادرة على أن تؤدي أية أدوار سياسية في الوضع الراهن لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالوضع الأمني ومنها ما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية وقد تكون أخطر تلك الاسباب التطرف الحاصل في مناطق عديدة والذي يعادي بضراوة تشكيل بنية حقيقية لدولة مدنية يتأملها الشعب المجتمع السوري بالإضافة إلى المال السياسي المرتبط بالأجندات السياسية.

الديون البغيـضة

أحمد الياس

ماهو الدَّين البغيض؟

مازالت محاولات المجتمعات النّامية لبنـاء نظم ديمقراطيّة تنمويّة تصطدم بمعوّقـات عديـدة تتعلّق بالتحدّيـات الاجتـماعيّة والاقتصاديّة، وبالإرث الثّقافيّ والفكريّ والتّشوّهات البنيويّة التي مارستها ورسّختها الأنظمة الاستبداديّة السّابقة في سبيل ديمومة سلطتها القمعيّة. وتبقى التّنمية الاقتصاديّة عاملاً أساسيّاً لنجاح أيّ تجربة ديمقراطيّة وليدة وتطوّرها. وعلى الرّغم من المحاولات الحثيثة للحكومات الخلف لتجنيد الطّاقات المحلّية والاستعانة بالمساعدات الدّوليّة، إلّا أنّ الدَّين الخارجيّ الذي راكمته الأنظمة السّلف يشكّل تركة ثقيلة لا يمكن إنكار آثارها، نظراً لضخامة خدمة الدَّين، واستغراقه جزءاً كبيراً من موارد الدّولة على حساب الاهتمام بأولويّات التّنمية، ولاسيّما إذا ما أخذنا بالحسبان المآل النّهائيّ لأموال القرض، أي استخدامه لأغراض غير شرعيّة.

إنّ فكرة نبذ الحكومة الجديدة (الحكومة الخلف) للدّيون المعقودة من قبل الحكومات الاستبداديّة السّابقة قديمة بذاتها، إذ تعود بوادرها إلى الفقه الإنجلوسكسوني، فقد كتب الفقيه غروشيوس منذ القرن السّادس عشر أنّ العقود التي أُبرِمت من قبل سلطة ما -ليس لمنفعة الدّولة إنما للإضرار بها- يجب ألّا تحترم، ولاسيّما عندما تكون الأموال العامّة قد أُنفقت لأغراض لا تحقّق المصلحة العامّة، مضيفاً أنّ العقود التي أُبرِمت من قبل نظام غاصب أطاح بالنّظام الشّرعيّ يجب ألّا تُحتَرم عندما يزول النّظام الغاصب.....».

وفي بداية القرن العشرين (١٩٢٧) قام الفقيه الروسي ألكسندر ساك بوضع نظريّة شبه متكاملة لنبذ ديون الحكومات الاستبداديّة السّابقة تحت مسمّى الدَّين البغيض في كتابه **آثار تحوّلات الدّولة على ديونها العامّة والتزاماتها الماليّة الأخرى** The Effects of State Transformations on their Public Debts and Other Financial Obligations، وقد ذهب «ساك» بعد دراسته للعديد من القضايا التّطبيقيّة إلى نبذ الدّيون، فهو يعدّ الدَّين بغيضاً إذا تمّ عقد الدَّين لغايات غير سدِّ حاجة عامّة أو لمصلحة الدّولة، وإنّما لتقوية نظام الحكم في الدّولة حتّى يتمكّن من قمع أيّ محاولة شعبيّة للتّمرّد عليه. ومن ثمّ فإنّ هذه الدّيون لا تلزم الحكومة اللّاحقة بحسبان أنّ الدَّين إنّما هو دين شخصيّ على النّظام الحاكم ويسقط بسقوطه.

والأساس القانونيّ للنّبذ حسب «ساك» هو أن الدَّين بوصفه السّابق يفقد أحد شروط قانونيّة الدَّين، وهو أن يبرم الدَّين بهدف صرفه لسدّ احتياجات الدّولة ومصلحتها. ومن أجل تجنّب الاستخدام العشوائيّ لنظريّة الدّين المقيت، **حدّد ساك بعض المعايير التي يجب توافرها عند التّمسّك بهذه النّظريّة، وهي:**

١-على الحكومة الخلف أن تثبت ما تدّعيه، وعلى المحكمة (داخليّة أو دوليّة) أن تتيقّن من تحقّق الآتي :

- إنّ الحاجات التي استندت إليها الحكومة السّلف من أجل إبرام الدَّين كانت بغيضة، وتتناقض بوضوح مع مصالح الشّعب كلّه أو جزء منه .

- إنّ الدّائنين كانوا على دراية تامّة لحظة دفع القرض بالغرض البغيض.

- عند تحقّق هاتين المسألتين على الدّائنين أن يثبّتوا عكس ما تقدم، وذلك بأنّ الأموال المتحصّلة من هذا القرض لم تستخدم لأغراض مقيتة أو لأغراض ضارّة بالشّعب كلّه أو بجزء منه.

واستناداً إلى ما سبق يمكن تقسيم الدّيون البغيضة، حسب المفهوم الذي طرحه ساك، ومن ثمّ لجنة القانون الدّوليّ أثناء صياغتها لمشروع اتّفاقيّة فيينا لعام ١٩٨٣ بشأن توارث الدّول، بالإضافة إلى ما أفصحت عنه الممارسة الدّوليّة للنّظريّة من أشكال أخرى للدّيون البغيضة إلى عدّة أشكال على النحو التّالي:

١. دين الإخضاع: وهو الدَّين الذي تمّ عقده بغرض استخدامه من قبل الحكومات الاستبداديّة أو المستعمرة لإخضاع الشّعب واضطهاده للحيلولة دون خروجه عن سلطة الحكومة.

ومن أهم سوابقه قضيّة الدّيون المكسيكيّة عام ١٨٨٣، وقضيّة الدّيون الكوبيّة عام ١٨٩٨، وقضيّة ديون روسيا القيصريّة عام ١٩١٧، وقضيّة ديون بولندا والتي طرحت في إطار معاهدة فرساي عام ١٩١٩، وديون نظام الفصل العنصريّ على ناميبيا لعام ١٩٩٤.

٢. دين الحرب: لديون الحرب -كشكل من أشكال الدَّين البغيض- عدّة صور يمكن إجمالها على النّحو الآتي:

- الدَّين الذي عقدته الدّول المستعمرة باسم مستعمراتها لاستخدامه في قمع ثورة الشّعب والحيلولة دون حقّه في تقرير مصيره.

- الدَّين الذي عقدته حكومة استبداديّة لتمويل حرب عدوانيّة ضدّ دولة أخرى.

- الدَّين الذي عقدته الدّولة المورثة ضدّ مصلحة الدّولة الوارثة، وقد تكون الدّولة الوارثة دولة تريد الانفصال عن دولة استعماريّة أو إقليماً انفصل عن دولته الأمّ.

ومن أهمّ تطبيقاته قضيّة ديون النّمسا، والتي تمّت معالجتها في إطار معاهدة سان جرمان عام ١٩١٩، وكذلك قضيّة ديون جمهوريّات جنوب إفريقيا لعام ١٩٠٠.

٣. الدَّين الشخصيّ: وهو الدَّين الذي عقدته حكومة استبداديّة لغايات الإثراء الشّخصيّ فحسب، وله سابقة تاريخيّة هامّة، وهي قضيّة «تينوكو» رئيس كوستاريكا الأسبق والتي طر حت للتّحكيم أمام الفقيه الأمريكيّ «تافت» عام ١٩٢٣.

إنّ إعادة طرح نظريّة الدَّين البغيض تحوز أهمّيّة قانونيّة واقتصاديّة وسياسيّة متزايدة في السّنوات الأخيرة، ولاسيّما في ظلّ المتغيّرات الدّوليّة والتّحوّلات في الأنظمة السّياسيّة للدّول منذ نهاية الحرب الباردة سواء بسبب الحرب، أو الثّورة أو الانفصال، أو بسبب تطوّر المجتمعات سلميّاً من شكل حكومي إلى آخر، كما إنّ إجبار الشّعوب على تسديد ديون الأنظمة الدّكتاتوريّة عمل مناف للعرف ومبادئ الأخلاق الدّوليّة والمبادئ العامّة للقانون، لأنّه يعد إثراء غير شرعيّ من قبل الجهات الدّائنة والمانحة على حساب هذه الشعوب التي لم تكن هي الجهة المستفيدة من هذه الدّيون التي تجبر على تسديدها.

المراجع:

١) Ashfaq Khalfan, Advancing the Odious Debt Doctrine, Centre for International Sustainable Development Law, Montreal, Quebec, Canada, ٢٠٠٣.

٢) Charles Peter Abrahams, The Doctrine of 'Odious Debts', Rijks Universities Leiden, August ٢٠٠٠

سيكولوجيا العدوان..

إعداد: مجيد محمد

يمكن تفسير العدوان وتبريره بالحاجات البيولوجية للحيوان ونزوع الحيوان إلى إشباع تلك الحاجات، وفي مقدمتها الحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الأمن والحفاظ على النطاق أو المجال الحيوي في المحيط البيئي الخاص، وهو موجود بأرقى تجلياته لدى الإنسان الذي يتصف بخصائص تميّزه عن باقي الكائنات، أهمها امتلاكه للعقل والإرادة الحرة في حالات العدوان الواعي المتمايزة عن الشكل المَرضي له، والذي يكون نتيجة قصور في بعض العمليات النفسية أو الفسيولوجية أو العقلية.

تعريف Mussan: أي سلوك يفضي إلى إلحاق الأذى بأحد الكائنات الحية أو إفساد أو تحطيم كائنات غير حية.

تعريف Argyle: هو السلوك الذي يتجه به صاحبه إلى إيقاع الأذى بالأشخاص الآخرين أو ممتلكاتهم إما بدنياً أو لفظياً أو بأي طريق آخر.

Memories of a Vitruvian man in Syria
wissam al jazairy

تعريف Barron: أي شكل من أشكال السلوك يهدف إلى إيقاع الأذى أو الضرر بأي كائن حي آخر يكون مدفوعاً لتجنب مثل هذه المعاملة الكريهة أو السيئة.

هذه التعريفات تتقاطع في عدّة نقاط فهي ترى بأن العدوان سلوك يهدف إلى تعمّد إيذاء طرف آخر، فنيّة الشخص الذي يقوم بالفعل أو السلوك عامل حاسم في التمييز بين السلوك العدواني وبين أشكال السلوك الأخرى، في حين أن للعدوان أبعادٌ وأصنافٌ عديدة أهمها:

العدوان البدني مقابل العدوان اللفظي

العدوان الإيجابي مقابل العدوان السلبي

العدوان المباشر مقابل العدوان غير المباشر

كما أنّ المعتدى عليه يملك دافعاً لتجنب هذا الإيذاء أو تلك المعاملة التي يتعرض لها، فليس هناك شخص يتعرض لأي شكلٍ من أشكال العدوان إلّا ويرغب في عدم التعرض له وتجنب المعاملة المؤذية التي يترتب عليها آثار سلبية إذا تمكن الجاني من تحقيق هدفه في الإيذاء.

ويقتصر العدوان على السلوك الذي يوجه لطرف آخر، سواء له شخصياً أو لممتلكاته الخاصة، وبالتالي لا يندرج في تعريف العدوان إيذاء الذات. كما يصنف العدوان طبقاً لهدفه إلى نوعين: العدوان العدائي والعدوان الوسيلي؛ الأول ينشأ عن الغضب غالباً أو نتيجةً له، وهدفه إيقاع الأذى والتعذيب والإيلام، أمّا العدوان الوسيلي فالإيذاء يكون وسيلة للحصول على بعض المكاسب أو المنافع أو تحقيق أهداف غير عدوانية مثل الاعتداء من قبل فرد على آخر من أجل الحصول على شيء يريده الأول ويملكه الثاني، والكثير من المشاجرات والنزاعات والحروب لم يكن هدفها الأساسي والمباشر هو الرغبة في الوحشية أو إيذاء العدو، بل كان هدفها وسيلي للحصول على مناطق نفوذ جديدة أو أسواق لتصريف المنتجات أو الحصول على المواد الأولية وغيرها من الأسباب التي لا حصر لها. والعدوان غير متصل وغير متجانس يمتد من أشكال السلوك العدواني المضادة للمجتمع وأشكال السلوك العدواني الموالية للمجتمع، فالأفعال الإجرامية والعنيفة مثل الضرب والاغتصاب والقتل والاعتداء هي أفعال تنتهك المعايير الاجتماعية بكل وضوح، فهي مضادة للمجتمع لأنها مضرة ومؤذية، أمّا الأفعال العدوانية التي تصدر وتُضبط من خلال المعايير الاجتماعية فهي موالية للمجتمع، فأفعال تنفيذ القانون وتهذيب الأبناء وعقابهم وطاعة أوامر القادة في وقت الحرب تعتبر ضرورية، وقد تقع بعض الأفعال بين هذين النوعين ويطلق عليها الأفعال المجازة قانونياً، وهي أفعال عدوانية لا تفرضها المعايير الاجتماعية ولكنها لا تنتهك القيم الأخلاقية المقبولة وتحدث في إطار المسموح به.

مراجع:

- الفارس، مجدي: دراسات في علم النفس الاجتماعي،٢٠١٠ ، منشورات جامعة دمشق، ط١، دمشق، سوريا.

- أبو قورة، خليل قطب: سيكولوجية العدوان، ١٩٩٦، مكتبة الشباب (شهرية الهيئة العامة لقصور الثقافة)، ط١،القاهرة، مصر.

- يحيى، خولة أحمد: الاضطرابات السلوكية والانفعالية، ٢٠٠٠، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن.

تقارير مصورة عن المرأة والعدالة الانتقالية والسلم الأهلي

أنتج قسم الإعلام في مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا **CCSDS** في الفترة الماضية ٥ فيديوهات ضمن خطة إدراج الإعلام المرئي في برامجه الاعلامية، بالنظر لأهمية المادة المرئية والدور الذي تلعبه ضمن مجريات المشهد السوري بما من شأنه إيصال الرسائل الى الجمهور المستهدف وخدمة القضايا التنموية والتوعية في المجتمعات المحلية، وسيعمل المركز على نشر الفيديوهات التي أنتجها بغية تسليط الضوء على بعض القضايا التي تدخل ضمن أولويات عمله.

تتمحور مضامين الفيديوهات حول قضايا العدالة الانتقالية والمرأة والتعايش والسلم الأهلي حيث ترافق إنتاج كل فيديو مع تنفيذ أحد المشاريع التي نفذها المركز في هذه المجالات

من نوروز إلى أكيتو

أنتجت ٣ فيديوهات بالتزامن مع القيام بحملة «من نوروز إلى أكيتو» في الجزيرة السورية من قبل مكتب المركز في مدينة قامشلو.

ترصد الفيديوهات التحضيرات الخاصة بالحملة وكيفية تعامل فريق الحملة مع كل القوى والمكونات الموجودة في المنطقة، في محاولة منهم لتقريب هذه المكونات وتأصيل قيم العيش المشترك من خلال المشاركة في مناسبتي (نوروز) و(أكيتو) ونقل ملامح العيش المشترك في المناسبات والأفراح، تعبيراً عن واقع تاريخي عاشته شعوب هذه المنطقة والعلاقات التي كانت موجودة سابقاً، في محاولة لإعادة الثقة بين مكونات المنطقة.

يتحدث فريق الحملة عن المعوقات التي كانت تواجههم وتجاوب الناس معهم ومشاركتهم في الحملة وألاهداف التي تقف خلف إطلاق هذه الحملة والمضي فيها بغية تقريب وتعريف هذه المكونات (كرد – عرب – سريان – آشوريين) التي خُلق لديها نتيجة عوامل عديدة تخوفات من الآخر المتمايز ضمن المنطقة.

آراء حول العدالة الانتقالية

محاولة لتسليط الضوء على آراء شريحة من المجتمع في الريف الشرقي لمعرة النعمان بمحافظة إدلب حول كيفية محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب السوري، من خلال استطلاع آراء مجموعة من الضحايا وتوصيف أحد المحاكم الشرعية القائمة حالياً من خلال مقابلة قاضٍ شرعي والقانون الذي تعتمده في الفصل في النزاع وملاحقة المجرمين والجناة.

يتطرق الفيديو لآراء وتصورات بعض المواطنين في كيفية تحقيق العدالة الانتقالية إضافة لرأي أحد العسكريين في المنطقة.

معوقات مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية

ترافق إنتاج هذا الفيديو مع تنفيذ ورشات خاصة ببرنامج (نساء من أجل مستقبل سوريا) الذي استهدف تدريب نساء من كافة المناطق السورية، وتسليط الفيديو الضوء على تجربة العديد من النساء المشاركات في الورشات وحديثهن حول نشاطاتهن التي قمن بها والعوامل التي ساعدتهن في ذلك أو المعوقات التي وقفت أمام انخراط المراة السورية في النشاطات السياسية والاقتصادية، ويتوقف الفيديو حول أهمية ما تقوم به النساء وضرورة إتاحة المجال أمام مشاركتهن في الشأن العام والمحلي والمشاريع الصغيرة التي عملن عليها.

يعمل القسم الإعلامي في **CCSDS** على الترويج لجملة من المفاهيم والتعاريف المتلازمة مع العمل المدني بهدف إكسابها حضوراً بين جمهور المتلقين المستهدف في الداخل السوري ودول اللجوء والاغتراب.

واو الوصل

واو الوصل هو مشروع ثقافي غير هادف للربح، موضوعه الرئيسي هو الوصل والتشبيك وتشجيع إنتاج الثقافة وتبادلها ودورانها، الثقافة التي هي القيم والمبادئ والمعايير المشتركة للمجتمع والتي من شأنها الإسهام في استقراره ونهضته .

أسس هذا المشروع مجموعة من الشباب السوري الناشط في الحراك السوري ضمن لقاءات عديدة غير رسمية في بداية العام ٢٠١٢، يعمل مؤسسو المشروع في مجالات فنية وتقنية مختلفة، مجالهم الأساسي هو الإعلام والإنتاج السمعي البصري، من أفلام تسجيلية ووثائقية متنوعة، يسعون من خلال مشروعهم هذا لاحتواء أعمالهم المتنوعة ضمن إطار واحد، والقيام بمشاريع ونشاطات مشتركة تساهم في توصيل هذه الأعمال إلى الجمهور الحقيقي، ومن جهة أخرى يسعون لمساعدة الشباب أصحاب المشاريع ذات الصلة على تنفيذ مشاريعهم وتمويلها إن أمكن.

تعمل المجموعة بشكل أساسي على متابعة المواضيع المتعلقة بحياة السوريين والتحول السياسي والاجتماعي الجاري، تتابع الهموم الأساسية التي يعاني منها المجتمع وتسعى لنشر حرية التعبير عن الرأي والحقوق ومحاربة التطرف، يتم اختيار المواضيع من خلال التواصل مع المجتمع ومن خلال الرسائل التي يرسلونها عبر كميرة فريق واو الوصل.

دماسكوس بيورو

موقع «دماسكوس بيورو» www.damascusbureau.org هو منصة لنشر كتابات الصحافيين السوريين الذين يتلقون التدريب من «معهد صحافة الحرب والسلام» iwpr.net. ويهدف البرنامج الخاص بسوريا، الذي يقوده «المعهد» منذ العام ٢٠٠٧، إلى مساعدة المواطنين السوريين على المساهمة في بناء نظام حكم ديمقراطي ويخضع للمحاسبة.

عند انطلاق موقع «دماسكوس بيورو» قبل ثلاث سنوات، وجد فيه صحافيون وصحافيات من سوريا مساحة لمعالجة أبرز القضايا الاجتماعية والسياسية، مثل ملف الاعتقال السياسي والمطالبة بحرية التعبير، أو حتى عرض مشاهد من الحياة اليومية بأسلوب مهني وشفاف قلّما وجدوه في الإعلام الرسمي.

مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا في آذار ٢٠١١، زاد حجم المسؤولية الملقاة على عاتق متدربي «معهد صحافة الحرب والسلام» السوريين، بعد فرض الحكومة التعتيم الإعلامي على المظاهرات والأحداث التي رافقتها، عبر منع المراسلين من خارج سوريا من التواجد على الأرض. منذ ذلك التاريخ، تصدّى مراسلو ومراسلات «دماسكوس بيورو» للتحدي عبر إعلام العالم عن تفاصيل التطورات في سوريا، فتابعوا تحول الاحتجاجات إلى نزاع مسلح بين المعارضة والنظام، وعكسوا النقاش الدائر بين مناصري العسكرة ومعارضيها، كما استمروا في تسليط الضوء على معاناة معتقلي الرأي.

اليوم، يتابع مراسلو «دماسكوس بيورو» نقل الواقع في سوريا، كما في البلاد التي توجه إليها السوريون هرباً من ويلات الحرب، بنزاهة ولغة متوازنة، مستخدمين التقارير المكتوبة الموسعة والتصوير الفوتوغرافي والفيديو، وهم يستفيدون في الوقت نفسه من دعم تدريبي متواصل يقدمه لهم فريق التحرير.

مراسلون بلا حدود

تبقى حرية التعبير والإعلام أوّل الحريات، فكيف لنا أن نحارب قتل المدنيين ونكافح ظاهرة الجنود الأطفال؟ كيف لنا أن ندافع عن حقوق المرأة وأن نحافظ على بيئتنا ما لم يتمتع الصحفيون بالحرية الكافية لنقل الوقائع والتنديد بالانتهاكات وتوعية الرأي العام؟ في البلدان التي تطلق العنان للعمل الصحافي، باتت الصحافة وسيلة حماية للمجتمعات، إذ يمتنع البعض عن خرق القانون والأعراف، وارتكاب الجرائم، لتفادي الفضيحة في الصحافة. وفي بلدان أخرى، يُعدل السياسيون الفاسدون عن ممارساتهم غير المشروعة خوفاً من أن تنشر الصحافة الاستقصائية معلومات تهدد مسيرتهم السياسية.

حرية الإعلام هي أساس أي ديمقراطية؛ ولكن في عالمنا اليوم، يتعذّر على نصف سكان الأرض تقريباً النفاذ إلى إعلام حر.

تأسست منظمة مراسلون بلا حدود في مدينة مونبيليه، جنوب فرنسا، عام ١٩٨٥، بمبادرة من أربعة صحافيين (روبير مينار، وريمي لوري، وجاك مولينا، وإيميليان جوبينو). عام ١٩٩٥، حصلت قانونياً على صفة جمعية ذات منفعة عامة، وسرعان ما تحوّلت إلى منظمة عالمية.

منذ تولي كريستوف ديلوار إدارة مراسلون بلا حدود في آب/أغسطس ٢٠١٢، بدأت المنظمة تنظم فريق باحثيها بحسب المناطق الجغرافية. وقد حرصت تدريجياً على تطوير قطبَيْن خاصَيْن وأساسيَيْن لتسيير أعمالها: الأول مكرّس للرقابة على الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة والثاني مكرّس لمساعدة الصحافيين في المناطق الصعبة (مساعدة مادية ومالية ونفسية).

REPORTERS WITHOUT BORDERS
FOR FREEDOM OF INFORMATION

منظمة العفو الدولية

تمثل منظمة العفو الدولية حركةً لأشخاص يشاركون في حملات من أجل حقوق الإنسان المعترف بها دولياً للجميع، يحدوهم الأمل في عالم أفضل خالٍ من الانتهاكات، يعملون من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان من خلال الضغط الجماهيري والتضامن الدولي.

نقوم اللجنة التنفيذية الدولية بتنسيق شؤون الأشخاص والموارد لفروع المنظمة في شتى أنحاء العالم، حيث يوجد للمنظمة أكثر من ٢,٨ مليون عضو ومساند في أكثر من ١٥٠ بلداً وإقليماً.

وهذا يعني بأنها تقوم بحملات عالمية ومحلية حيثما أمكنها أن نحدث تأثيراً. فعلى سبيل المثال، تقوم منظمة العفو الدولية بتحركات من أجل :

- وقف العنف ضد المرأة
- الدفاع عن حقوق الذين وقعوا في براثن الفقر وكرامتهم
- إلغاء عقوبة الإعدام
- معارضة التعذيب ومحاربة الإرهاب بالعدالة
- إطلاق سراح سجناء الرأي
- حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين
- تنظيم تجارة الأسلحة العالمية

ويتجاوب آلاف من أعضاء المنظمة مع دعوات المناشدة عبر

AMNESTY INTERNATIONAL

التحركات العاجلة، دفاعاً عن الأفراد المعرضين للخطر الوشيك. وينقل عملها الدعائي رسالتها عبر وسائل الإعلام الإخبارية والإنترنت بالعديد من اللغات إلى ملايين البشر.

وباستطاعة الحملات تغيير حياة الأشخاص من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها، وناشطي حقوق الإنسان والمدافعين عنها، وحتى منتهكي حقوق الإنسان أنفسهم.

لا سعادة لإنسان فوق حطام إنسان آخر

مركز المجتمع المدني و الديمقراطية في سوريا CCSDS